



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامّة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

التقرير السنوي للشركة الكويتية للمنتزهات للعام 2024



بوليفارد
boulevard





الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
2. تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليهم.
3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي السادة/ مكتب ديلويت وتوش الوزان وشركاه لتدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة تقرير هيئة الرقابة الشرعية السادة/ دار الرقابة للاستشارات الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
5. مناقشة البيانات المالية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها.
6. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية أو وقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال العام 2024 (إن وجدت).
7. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (3%) من القيمة الاسمية للسهم (3 فلس لكل سهم) بعد طرح أسهم الخزينة المملوكة للشركة وتوزيع أسهم منحة (من أسهم الخزينة) بنسبة 3% (3 أسهم خزينة لكل 100 سهم) وذلك على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2025/05/1 ويتم بدء توزيع الأرباح على المستحقين لها بتاريخ 2025/5/6 مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بكسور الأسهم.
8. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع احتياطي إجباري بنسبة 10% من الأرباح الصافية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 243,812 د.ك (مائتان وثلاثة وأربعون ألف وثمانمائة واثنى عشر دينار كويتي).
9. الموافقة على تخصيص مبلغ وقدره (6,000) د.ك (ستة آلاف فقط لا غير) من ضمن المسؤولية الاجتماعية.
10. مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع إجمالي مبلغ 25,000 د.ك (خمسة وعشرون ألف دينار كويتي) كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
11. استعراض التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية للعام 2024، والتفويض بالتعاملات مع الأطراف ذات صلة التي سوف تتم حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها.
12. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
13. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
14. السماح لأعضاء مجلس الإدارة أن يجمعوا بين عضويتهم في مجلس إدارة الشركة الكويتية للمنتزهات وعضوية أي من شركاتها التابعة و/أو الزميلة و/أو العاملة في نفس النشاط الذي تزاوله الشركة أو أيًا من فروعها.
15. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، على أن يكون مراقب الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات.
16. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

إبراهيم محمد الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

تقرير مجلس الإدارة للسادة المساهمين
عن السنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2024

السادة المساهمين الكرام،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في الشركة أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للشركة، وأستهل اجتماعنا بشكر الله عز وجل على ما تم التوصل إليه من نتائج كما أود أن أعبر لكم عن جزيل الشكر والامتنان على ثقافتكم ودعمكم المستمر كما يسعدني اليوم أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة الكويتية للمنتزهات (ش.م.ك.ع) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وذلك للاطلاع على نتائج وأداء الشركة خلال العام.

لقد كان عام 2024 ذو أثر كبير على الشركة وعلى أعمالها حيث انتهى عقد استغلال بلاج 13 فندق ومنتجع هيلتون المنقف وتم تسليم المشروع لشركة المشروعات السياحية وذلك بتاريخ 2024/11/15 أثر عدم فوز الشركة بالمزايدة التي تمت عليه في شهر يونيو 2024.

وعلى الرغم من إيقاف العمل وتسليم موقع فندق هيلتون المنقف إلى شركة المشروعات السياحية قبل نهاية العام وتشغيله لفترة عشرة أشهر تقريباً إلا أن الشركة نجحت في تحقيق أرباح جيدة من تشغيله بكفاءة عالية خلال هذه الفترة كما أن استثمارات الشركة خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تعطي ثمارها وتعزز من إيرادات وأرباح الشركة إضافة إلى قيام الشركة في هذا العام بعمل تسويات ناجحة وإعادة مخصصات تم أخذها في السنوات السابقة مما ساهم في تحقيق أرباح متميزة لعام 2024.

وقد حققت الشركة بحمد الله أرباحاً صافية بلغت 2.4 مليون دينار كويتي تقريباً وبربحية للسهم تقدر بـ 11.78 فلس مقارنة بـ 1.4 مليون دينار كويتي تقريباً ونسبة 6.85 فلس لعام 2023 بنمو في الأرباح قارب 74%، كما بلغ العائد على حقوق المساهمين 7.2% تقريباً والعائد على أصول الشركة 7%.

وباعتبار النتائج المحققة فقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (3%) من قيمة السهم الاسمية (3 فلس لكل سهم) وتوزيع أسهم منحة بنسبة (3%) من أسهم الخزينة (3 سهم لكل 100 سهم) بعد طرح أسهم الخزينة المملوكة للشركة على مساهمي الشركة دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس المال أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة وحيث أن هذه التوزيعات مرفوعة بتوصية من مجلس الإدارة وخاضعة لموافقة الجمعية العمومية.



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

وفي الختام أتقدم لكم عني وعن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة بالشكر الجزيل على ثقافتكم الكبيرة ودعمكم المستمر مؤكدين لكم على الوضع المتين لأصول شركتكم واستثماراتها والوعد باستمرار العمل على تنمية هذه الأصول والعوائد عليها في السنوات القادمة.

ونسأل الله تعالى أن يحفظ الكويت وأهلها في ظل رعاية وقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى، وولي عهده سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ورئيس مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، حفظهم الله ورعاهم أجمعين.

عدوان محمد العدواني
رئيس مجلس الإدارة



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. ع.
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

تقرير الحوكمة للعام 2024

تعد الشركة الكويتية للمنتزهات من الشركات المبادرة في تطبيق معايير الحوكمة بدولة الكويت، حيث أخذ رئيس مجلس الإدارة على عاتقه مسؤولية التطبيق والالتزام بمعايير الحوكمة منذ عام 2011.

والتزمت الشركة الكويتية للمنتزهات خلال عام 2024 بتطبيق كافة المعايير وفقاً لأفضل الممارسات وقامت برفع التقارير الخاصة بذلك إلى الجهات الرقابية في المواعيد المحددة ولم يتراءى حدوث أية إنحرافات عن السياسات والقواعد المعتمدة والتعليمات الرقابية بشأن تطبيق الحوكمة، فيما يلي تقرير عن أهم نقاط الالتزام وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة في الكتاب الخامس عشر من قوانين هيئة أسواق المال:

القاعدة الأولى بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة بالشركة الكويتية للمنتزهات (ش.م.ك.ع.)

م	اسم العضو	المنصب	تصنيف العضوية	المؤهل العلمي	تاريخ الانتخاب
1	السيد/ عدوان محمد العدواني	رئيس مجلس الإدارة	ممثل الشركة التجارية العقارية/ غير تنفيذي	ليسانس آداب	2024/04/30
2	السيد/ إبراهيم محمد الغانم	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	تنفيذي	بكالوريوس في علوم الهندسة البحرية	2024/04/30
3	السيد/ زين العابدين عبد الفتاح معرق	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	بكالوريوس تمويل منشآت	2024/04/30
4	السيدة/ عيبر محمد البحر	عضو مجلس إدارة	مستقل/ غير تنفيذي	بكالوريوس تسويق	2024/04/30
5	السيد/ إبراهيم عبد النبي بن نعي	عضو مجلس إدارة	مستقل/ غير تنفيذي	بكالوريوس كلية التربية الأساسية	2024/04/30
6	السادة/ الشركة المتحدة للترفيه	احتياطي أول			2024/04/30
7	السادة/ الشركة الأولى للفنادق	احتياطي ثاني			2024/04/30
6	السيدة/ إنتصار سعد الحلو	أمين السر	أمين سر	بكالوريوس إدارة أعمال	2024/04/30



الشركة الكويتية للمنتزهات ت.م.م.ع
KUWAIT RESORTS COMPANY K.S.C.P



وزارة التجارة و الصناعة

Ministry of commerce and Industry



إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه ابراهيم عبيد النبي بن نهي
بطاقة مدنية (أو جواز سفر لغير المقيم) رقم 264012500212
والمرشح كعضو مجلس إدارة مستقل لدى شركة
(الشركة الكويتية للمنتزهات)
بأنه تتوافر لدي الشروط التالية:

- 1- انني اتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (2-3) من الفصل الثالث من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.
- 2- أنه يتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

الاسم: ابراهيم عبيد النبي بن نهي

التاريخ: 30.4.2024

التوقيع:



الشركة الكويتية للمنتزهات ت.م.ش.ع.
KUWAIT RESORTS COMPANY K.S.C.P.



وزارة التجارة و الصناعة

Ministry of commerce and Industry



إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه عبدالله محمد العبدالله
بطاقة مدنية (أو جواز سفر لغير المقيم) رقم 261112501163
والمرشح كعضو مجلس إدارة مستقل لدى شركة
(الشركة الكويتية للمنتزهات)
بأنه يتوافق لدى الشروط التالية:

- 1- انني اتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (2-3) من الفصل الثالث من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.
- 2- أنه يتوافق لدى المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

الاسم: عبدالله محمد العبدالله

التاريخ: ٢٠١٢/٤/٢٠

عبدالله محمد العبدالله

التوقيع:



اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2024

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً أمام الجمعية العامة لحملة الأسهم ويعهد إليه مسؤولية حماية مصالح الشركة وتطوير أعمالها وتحقيق استراتيجيتها ويجب أن يكون المجلس مسؤولاً ومدركاً بشكل كامل لاستنباط رؤية الشركة ورسالتها وأهدافها واستراتيجيتها العامة لتحقيق تطلعات المساهمين، ويتوجب على المجلس أيضاً أن يعمل على تجنب تعارض المصالح على أن تكون الأولوية دائماً لمصالح الشركة.

اسم العضو	اجتماع رقم(1) المنعقد في 2024/3/19	اجتماع رقم(2) المنعقد في 2024/4/30	اجتماع رقم(3) المنعقد في 2024/5/1	اجتماع رقم(4) المنعقد في 2024/8/13	اجتماع رقم(5) المنعقد في 2024/9/11	اجتماع رقم(6) المنعقد في 2024/11/13	اجتماع رقم(7) المنعقد في 2024/12/24	عدد الاجتماعات
(1) عدوان محمد العدواني (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	7
(2) إبراهيم محمد الغانم (نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي)	√	√	√	√	√	√	√	7
(3) زين العابدين عبد الفتاح معرفي (عضو مستقل)	√	√	√	√	√	√	√	7
(4) عبير محمد البحر (عضو)	√	√	√	√	√	√	√	7
(5) إبراهيم عبد النبي بن نهي (عضو)	√	√	√	√	√	√	√	7



موجز عن التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:

يلتزم مجلس الإدارة بمناقشة أية مواضيع تدرج على جداول أعمال الاجتماعات بمنتهى الشفافية على أن يتم تزويد الأعضاء بالمعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات ويتم إثبات القرارات المتخذة وجميع الوقائع متضمنة التحفظات (إن وجدت) بمحضر الاجتماع على أن يتضمن محضر الاجتماع ما يلي:

يتم تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الشركة وجدول الأعمال وفقاً للتالي:

- 1- تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وأن يكون 20% من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين، وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب النسبة، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي على ألا يزيد عدد الأعضاء المستقلين على نصف أعضاء المجلس.
- 2- يتكون مجلس إدارة الشركة من عدد كافٍ من الأعضاء بما يسمح له بتشكيل العدد اللازم من اللجان المنبثقة منه في إطار متطلبات قواعد الحوكمة.
- 3- تراعى الشركة في تشكيل مجلس إدارة الشركة بوجود تنوع في الخبرات والمهارات المتخصصة الذي يساهم في تعزيز الكفاءة وألية اتخاذ القرارات.
- 4- أن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين.
- 5- يتم تعيين رئيس مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة للشركة من خلال الاقتراع السري بمجلس الإدارة.
- 6- ينص عقد الشركة والنظام الأساسي على إمكانية عقد اجتماع مجلس إدارة طارئ بناءً على طلب كتابي مُقدم من عضوين.
- 7- وفقاً لعقد الشركة والنظام الأساسي يتم تنظيم عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة، فضلاً عن طرق التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في الحضور.
- 8- تقوم إدارة الشركة بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس بموضوعات محددة معززا بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة ايام عمل على الأقل من اجتماع المجلس.
- 9- يعتمد مجلس الإدارة جدول الأعمال حال انعقاده، وفي حال اعتراض أي عضو على الجدول تُثبت تفاصيل هذا الاعتراض في محضر الاجتماع.
- 10- لدى الشركة سجل خاص تدون فيها محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبيناً بها مكان الاجتماع، وتاريخه، وساعة بدايته، ونهايته.
- 11- أمين سر المجلس تم تعيينه من بين موظفي الشركة بناءً على قرار من مجلس الإدارة.



القاعدة الثانية التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1. مهام ومسؤوليات كل من المجلس والإدارة التنفيذية محددة بشكل واضح في السياسات واللوائح المعتمدة من المجلس.
2. مسؤوليات المجلس محددة بوضوح في النظام الأساسي للشركة.
3. لا ينفرد أيًا من الأطراف في الشركة بالسلطات المطلقة، ولا يقوم المجلس بإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.
4. يقوم المجلس بالمهام والمسؤوليات المنوطة به وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.
5. يقوم رئيس المجلس بالواجبات والمسؤوليات وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.
6. تقوم الإدارة التنفيذية بالمهام والمسؤوليات الواجب الإلتزام بها وفق ما هو منصوص عليها في قواعد حوكمة الشركات.



ملخص الأعمال عن العام 2024

التصنيف	البند	أصحاب المصالح ذو الصلة
التزام	تحديث واعتماد الخطة الإستراتيجية للتوزيع القطاعي والجغرافي لاستثمارات الشركة وفقاً للمستجدات.	المساهمين – أصحاب المصالح
التزام	الالتزام بتنفيذ وتطبيق نظم ومعايير الحوكمة بصورة كاملة	المساهمين – أصحاب المصالح-الجهات الرقابية
المسؤولية الاجتماعية	تطبيق خطة المسؤولية الاجتماعية لعام 2024	المجتمع الكويتي-المساهمين-أصحاب المصالح
رقابة	اعتماد خطط إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ووضعها في موضع التنفيذ	المساهمين-أصحاب المصالح-الجهات الرقابية
رقابة	مراجعة ملاحظات التدقيق الداخلي واتخاذ القرارات التصورية اللازمة	المساهمين – أصحاب المصالح – الجهات الرقابية
رقابية	مراجعة تقارير المخاطر واتخاذ اجراءات الحد من المخاطر	المساهمين – أصحاب المصالح- الجهات الرقابية
تنظيمية	تحديث وتعديل الهيكل التنظيمي للشركة	المساهمين – أصحاب المصالح- الموظفين



ملخص عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

- 1- يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان المختلفة، ويعتمد اللوائح والنظم الداخلية التي تنظم إجراءات تشكيل اللجان، وتتضمن تلك اللوائح والنظم تحديد مهامها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها.
- 2- يقوم مجلس الإدارة بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري، ويكون مسئولاً عن أعمال هذه اللجان.
- 3- يتوافر لدى الشركة آلية فعالة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة بوجه عام سواء مستقلين أو غير تنفيذيين بوجه خاص الحصول على كافة المعلومات والبيانات الأساسية التي تمكنهم من الاطلاع والقيام بمهام عملهم ومسئولياتهم.

اسم اللجنة : لجنة الحوكمة

تهدف لجنة الحوكمة الى التحقق من إعداد ومتابعة ومراقبة تطبيق مبادئ الحوكمة والإلتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين الصادرة عن مختلف الجهات الرقابية في هذا الشأن ومدى ملائمة السياسات واللوائح والإجراءات المطبقة في الشركة لتلك التعليمات واتخاذ الإجراءات والخطوات التصحيحية والوقائية متى لزم الأمر، بما يحقق الموازنة والموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح لما فيه مصلحة الشركة.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها : 2024/04/30 مدة عمل المجلس
أعضاء اللجنة :

- السيد/ إبراهيم محمد الغانم رئيساً
- السيد/ زين العابدين عبد الفتاح معرفي نائباً
- السيدة/ عبير محمد البحر عضواً

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام : 2 اجتماعات

مهام وإنجازات اللجنة:

- 1- المراجعة والتعديل والاعتماد المبدئي لدليل الحوكمة واتساقه مع المتطلبات الواردة من هيئة اسواق المال والجهات الرقابية الأخرى قبل رفعة لمجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- 2- المراقبة والإشراف على تطبيق مبادئ وأطر الحوكمة التي تم اعتمادها من مجلس الإدارة طبقاً لدليل الحوكمة.
- 3- المراجعة الدائمة والمستمرة للقرارات والقوانين والتعليمات التي تصدر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بخصوص التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير وتطبيق معايير وممارسات جديدة.
- 4- تشكيل لجان فرعية وفرق عمل بقرار من رئيس اللجنة منفرداً أو من أعضاء اللجنة مجتمعين للقيام بمهام محددة من شأنها تقديم الدعم والمساندة لتطبيق أمثل لمبادئ وأطر الحوكمة وزيادة الوعي لدى موظفي الشركة بأهمية وأهداف ومتطلبات الحوكمة.
- 5- رفع التقارير والتوصيات بشأن نتائج تطبيق الحوكمة والإمتثال للأنظمة والقوانين المتبعة.



- 6- رفع التقارير والتوصيات بخصوص أية خروقات او مخالفات او ملاحظات في مجال الامتثال للأنظمة المتبعة في اطار الحوكمة والحلول المقترحة.
- 7- الإشراف على اعداد خطة المسؤولية الاجتماعية وعرضها على مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- 8- الإشراف على تنفيذ خطة المسؤولية الاجتماعية.
- 9- الإشراف على اعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية السنوي واعتماده للعرض على مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.
- 10- التنسيق مع إدارة الالتزام والمخاطر للتأكد من مدى الإلتزام والتطبيق لاجراءات دليل حوكمة الشركة.
- 11- رفع تقارير لبيان مدى التزام الشركات الزميلة بتطبيق مباديء الحوكمة.
- 12- الإشراف والتأكد من تطبيق مباديء الحوكمة في الشركات التابعة ورفع تقارير بشأنها.
- 13- إحاطة مجلس الإدارة بآخر المستجدات والقرارات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة.
- 14- مراجعة تقارير الإلتزام سنوياً لضمان التزام الشركة بتطبيق مباديء الحوكمة بصورة كاملة وإية ملاحظات بهذا الشأن.
- 15- مراجعة تقرير القضايا المرفوعة من وضد الشركة والتحقق من اسبابها والموقف الحالي لها وتقديم التوصيات بشأنها.
- 16- إجراء عملية مراجعة سنوية لنظام اللجنة واقتراح التغييرات ورفع التوصيات بذلك الى مجلس الإدارة.
- 17- القيام بأية مسؤوليات أخرى موكلة الى اللجنة من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع منظومة الصلاحيات المعتمدة.

اسم اللجنة : لجنة التدقيق والمخاطر

تهدف لجنة التدقيق والمخاطر لمساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الخاصة بالتحقق من مدى الإلتزام بمعايير التدقيق والتطبيق الفعال لسياسات الشركة المختلفة وتحديد نقاط الضعف والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها. وكذلك العمل على إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة ووضع الضوابط اللازمة للعمل على الحد منها وتحديد نزعة المخاطر لدى الشركة والنسب المقبولة منها مقابل المنافع المتوقعة ورفع التوصيات الخاصة بذلك الى مجلس الإدارة.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها : 2024/04/30 مدة عمل المجلس
أعضاء اللجنة :

- السيد/ زين العابدين عبد الفتاح معرفي رئيساً
- السيد/ إبراهيم عبد النبي بن نخي نائباً
- السيد/ عبير محمد البحر عضواً

عدد الإجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام : 5 اجتماعات



قامت لجنة التدقيق بالقيام بمهامها وواجباتها خلال العام 2024 وفقاً لما ينص عليه ميثاق اللجنة المعتمد من مجلس الإدارة والتعليمات الرقابية حيث اجتمعت اللجنة خمسة اجتماعات خلال العام وقامت بإعتماد كل من خطط التدقيق وإدارة المخاطر للعام 2024 والإشراف على تنفيذهم ومناقشة الملاحظات الواردة من المدققين وإتخاذ القرارات التصويبية اللازمة وتحديد مسؤوليات التنفيذ والإشراف على تنفيذها في الوقت المحدد وبما يترأى للجنة وجود أية ملاحظات جوهرية على أعمال الشركة، كذلك لم يتواجد أية نقاط إختلاف بين قرارات وآراء اللجنة وبين قرارات مجلس الإدارة بشأن عمليات التدقيق.

مهام وإنجازات اللجنة خلال العام:

- 1- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية وتقرير المدقق الخارجي واعتمادها مبدئياً قبل رفعها لمجلس الإدارة للإعتماد النهائي، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- 2- التأكد من كفاية وشمولية نطاق التدقيق الخارجي والتأكد من مدى استقلالية المدقق الخارجي للشركة والحد من العوامل التي قد تضعف من استقلاليته والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين.
- 3- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها.
- 4- دراسة المبادئ والسياسات المحاسبية بالشركة وفحص أي تغييرات بها والتي قد تؤثر على الموقف المالي للشركة مع تحديد أسباب هذه التغيرات.
- 5- مراجعة واعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي.
- 6- الإشراف على أعمال التدقيق الداخلي ومراجعة وإقرار نطاق أعمال التدقيق ودوريتها.
- 7- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي الخاصة بإدارات الشركة المختلفة ومناقشة الملاحظات الواردة بشأنها واتخاذ القرارات التصويبية لها وتحديد الأشخاص القائمين على تنفيذها والمدة الزمنية المتوقعة للتنفيذ.
- 8- مراجعة مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة والتحقق من تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات.
- 9- متابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية المتفق عليها وفقاً لبرنامج زمني محدد.
- 10- مراجعة تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه تم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- 11- مراجعة تقارير هيئة الرقابة الشرعية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- 12- مراجعة والاعتماد المبدئي لأدلة السياسات والإجراءات لإدارة التدقيق الداخلي.
- 13- التأكد من إلزام الشركة بالقوانين والتعليمات ذات الصلة.
- 14- ترشيح وتعيين المدقق الداخلي ونقله وعزله أو تغييره وتحديد أتعابه والتحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال.
- 15- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم.
- 16- مراجعة الصفقات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها لمجلس الإدارة.
- 17- عقد اجتماعات دورية بصورة مستقلة مع المدقق الخارجي وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي وكذلك عند الحاجة بناءً على طلب اللجنة.



- 18- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تناسبها مع حجم أنشطة الشركة.
- 19- مراجعة مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة والتحقق من تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات.
- 20- ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر ومراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع التوصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة والتحقق من أن موظفي الإدارة لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة والتأكد من استقلالية موظفي المخاطر عن الأنشطة التشغيلية.
- 21- مساعدة مجلس الإدارة في تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول لدى الشركة وتقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة والتي قد تتعرض لها الشركة.
- 22- دراسة ومراجعة تقارير تقييم المخاطر الخاصة بالشركة والإجراءات المتخذة للحد من هذه المخاطر أو مواجهتها في نطاق نسب المخاطر المقبولة والمعتمدة لدى الشركة مقابل المنافع المتوقعة.
- 23- مراجعة الملاحظات التي تثيرها لجنة التدقيق والمخاطر والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر بالشركة.
- 24- المراجعة والاعتماد المبدئي لأدلة السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر.
- 25- القيام بأية مسؤوليات أخرى موكلة إلى اللجنة من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع منظومة الصلاحيات المعتمدة.

اسم اللجنة : لجنة المكافآت والترشيحات

تهدف لجنة المكافآت والترشيحات لمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسؤولياته وواجباته الإشرافية لضمان ترشيح الكفاءات اللازمة لعضوية مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية والإدارية في الشركة، والتحقق من أنها تتم وفق إطار مؤسسي يتميز بالكفاءة والشفافية الكاملة ويصب بشكل أساسي في صالح الشركة ومن ثم تحقيق أهداف المساهمين. بالإضافة إلى المهام الإشرافية لضمان سلامة وصحة سياسة احتساب المكافآت والمخصصات التي تتبعها الشركة والخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتحقق من كونها عادلة وتساهم بشكل أساسي في استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءة المهنية والقدرات الفنية العالية، فضلاً عن ترسيخ مبدأ الانتماء للشركة.

تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها : 2024/04/30 مدة عمل المجلس
أعضاء اللجنة :

- السيد/ عدوان محمد العدوانى رئيساً
- السيد/ زين العابدين عبد الفتاح معرفي نائباً
- السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي عضواً

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام : (1) إجتماع

مهام وإنجازات اللجنة:

- 1- رسم سياسات واضحة بشأن التعويضات والتأمين على المخاطر المتعلقة بالمسؤولية المهنية لأعضاء المجلس وتحديد السياسات والمعايير المتعلقة بقياس الأداء وتنفيذها.
- 2- إعداد وتطوير سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع القوانين المتبعة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بالمكافآت المقترحة والخاضع لموافقة الجمعية العامة العادية.



- 3- إعداد وتطوير سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء لجان المجلس.
- 4- تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة المكافآت الثابتة وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء وشريحة المكافآت بشكل أسهم وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.
- 5- الإشراف على إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والترقيات، الزيادات المزايا، الحوافز والرواتب للإدارة التنفيذية والموظفين.
- 6- التحقق من كون المكافآت التي يتم منها وفقاً لسياسة الشركة، وكذلك مراجعة تلك السياسات بصورة دورية وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في استقطاب الكوادر البشرية والحفاظ على الموظفين ذوي الكفاءة.
- 7- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للموافقة عليه.
- 8- اعتماد مبدئي لخطة العمالة السنوية وفقاً لاحتياجات الشركة وتوصيات الإدارة التنفيذية لرفعها إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.
- 9- الاعتماد المبدئي لخطة تدوير وإحلال المناصب التنفيذية لرفعها إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.
- 10- وضع توصيف وظيفي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- 11- اقتراح ترشيح الأعضاء المستقلين وإعادة ترشيحهم للانتخاب بواسطة الجمعية العامة، والتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- 12- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بتعيين أفراد الإدارة التنفيذية والوظائف القيادية الشاغرة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة وبما لا يتعارض مع التعليمات والقوانين المنظمة.
- 13- التأكد من ترشيح الأكثر كفاءة وخبرة وقدرة ومهارة لممارسة مهام العمل المنوطة بأي منصب شاغر وفقاً لأفضل المعايير.
- 14- الإشراف على إعداد وتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية وأسس اختيارهم وعمليات التوظيف وشروط التعاقد مع موظفي الشركة المسؤولين مباشرة أمام الرؤساء التنفيذيين والتعديلات على عقود التوظيف وتجديدها و/أو إنهاء خدمات واستقالة الموظفين.
- 15- الإشراف على إعداد خطة التدريب لجميع موظفي الشركة ومراقبة تطبيقها.
- 16- اعتماد هيكل الدرجات الوظيفية والرواتب الخاص بالشركة.
- 17- القيام بأية مسؤوليات أخرى موكلة إلى اللجنة من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع منظومة الصلاحيات المعتمدة.

موجز عن كيفية حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

تتبع الشركة نظام دقيق لرفع التقارير والمعلومات على كافة المستويات الإدارية سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو اللجان أو مجلس الإدارة حيث تتضمن العديد من أنواع التقارير الأسبوعية والشهرية والربع سنوية بالإضافة إلى التقارير ذات الطبيعة الفورية والتي ترتبط بمعلومات ذات طبيعة عاجلة وتتطلب اتخاذ قرارات فورية وقد وضعت الشركة عدة اشتراطات في نظام رفع التقارير:

- الإيجاز، الدقة، والمادية في عرض المعلومات على أن تكون المعلومات والبيانات المعروضة في التقرير على درجة كبيرة من الشمولية والإتساق، وأن تتصف بالإيجاز والدقة، وأن تكون معلومات مادية وهامة بحيث تسهل عملية اتخاذ القرار.



- دورية التقارير: حيث يتم تحديث التقرير بأخر المعلومات والمستجدات، ويتم إعدادها وفق إطار زمنية محدد ومتتابع على أن يتم تقديمها في الوقت الملائم (ثلاثة أيام قبل عقد الاجتماع) بما يضمن توفير الوقت الكافي لدراسة المعلومات.
- تم تطوير البيئة الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمنتزهات، وعلى وجه الخصوص النظم الخاصة بالتقارير، وذلك للتأكد من أن كافة التقارير يتم إعدادها على درجة كبيرة من الجودة والدقة، وأن يتم تقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة في المناسب.

القاعدة الثالثة

تشكيل اللجان واختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضويتها

يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتلك المتعلقة بالسياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت

1. تم تشكيل لجنة منبثقة من المجلس تختص بالترشيحات والمكافآت، ويحدد المجلس مدة عضوية اللجنة وأسلوب عملها.
2. لا يقل عدد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت عن 3 أعضاء.
3. رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو غير تنفيذي.
4. أحد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت عضو مجلس إدارة مستقل.
5. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمهام والمسؤوليات الواجب الإلتزام بها وفقاً لما نصت عليه في قواعد حوكمة الشركات.
6. تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرة على الأقل كل سنة وكذلك عند الحاجة، مع تدوين محاضر اجتماعاتها.



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة							
المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم				المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة			
المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	
تأمين صحي		مكافأة سنوية	مكافأة لجان	تأمين صحي	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	مكافأة سنوية	مكافأة لجان
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	25,000	لا يوجد

إبراهيم الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع.
KUWAIT RESORTS COMPANY K.S.C.P

تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أعرض عليكم تقرير الشركة الكويتية للمنتزهات بشأن تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لما يلي:

تتمثل الأطراف ذات الصلة في أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا/الإدارة التنفيذية والشركات التابعة والزميلة والمساهمين الرئيسيين وشركات يملك فيها أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا/الإدارة التنفيذية للشركة الأم حصصاً رئيسية أو بإمكانهم ممارسة تأثير فعال أو سيطرة مشتركة عليها، وتشمل هذه الإجراءات التالية:

- وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حفظ حقوقهم.
- وضع آلية لتنظيم التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وذلك للحد من تعارض المصالح.
- امتناع الأعضاء الإشراف في مناقشة أو ابداء الرأي أو التصويت على أي موضوعات تعرض على مجلس الإدارة يكون له مصلحة مشتركة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة.

وفيما يلي أهم التعاملات والأرصدة مع أطراف ذات صلة خلال العام 2024.

الأرصدة	د.ك
• المستحق من أطراف ذات صلة	0
• المستحق إلى أطراف ذات صلة	0
• مكافآت الإدارة العليا	---



سياسة المكافأة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

اعتمدت وتعتبر الشركة كويتية للمنتزهات أن سياسة المكافآت تعد عنصراً أساسياً في تحقيق القيمة للشركة وكذلك لأصحاب المصالح، بينما تخضع مكافآت كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للخبرة والمؤهل والمساهمة المتوقعة من الفرد وأداؤه فإن مبادئ الحوكمة الإرشادية الصادرة عن هيئة أسواق المال هي كما يلي:

- 1- ترتبط المكافآت بجميع مستويات الأداء الخاصة بموظفي الشركة.
- 2- يجب أن تتفق المكافآت مع إستراتيجية الشركة وأهدافها إما على المدى البعيد أو القصير.
- 3- يجب أن تناسب المكافآت حجم الشركة وطبيعتها والمخاطر التي تتعرض لها.
- 4- كما يجب أن تتناسب مع خبرة ومؤهلات موظفي الشركة في مختلف مستويات التوظيف.
- 5- لا يجوز لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة أن تتجاوز إجمالي المكافآت المقدرة نسبة 10% من صافي الأرباح (بعد خصم الاستهلاك والاحتياطات وتوزيع الأرباح بما لا يقل عن 5% من رأس المال أو أي نسبة أعلى تم النص عليها في عقد تأسيس الشركة). يسمح بتوزيع مكافآت سنوية لا تتعدى مبلغ 6,000 دينار كويتي لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء المجلس من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تحقيق الأرباح التي تسمح للشركة بتوزيع مكافآت وفقاً للمعايير المذكورة بالأعلى.
- 6- يحق للجمعية العمومية للشركة أن تعفي عضو المجلس المستقل من الحد الأقصى من المكافآت المذكورة.
- 7- ربط المكافآت (إجمالاً أو بصورة فردية) بسلامة عمليات الشركة وبمركزها المالي.
- 8- يجب الموازنة بين هيكل الرواتب والمكافآت حتى يجذب الأشخاص المؤهلين ولا يجب المبالغة فيه.

لم تحدث أية انحرافات جوهرية عن السياسات والإجراءات المعتمدة والمتبعة خلال العام 2024.



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع.
KUWAIT RESORTS COMPANY K.S.C.P.

القاعدة الرابعة ضمان نزاهة التقارير المالية

إقرار وتعهد (سلامة ونزاهة البيانات المالية) للعام 2024



الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع. (عامة)
KUWAIT RESORTS COMPANY K.S.C.P.

الكويت في 2025/03/11

إقرار وتعهد (سلامة ونزاهة البيانات المالية)

نقر ونتعهد نحن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع. بدقة وسلامة البيانات المالية التي تم تزويد المدقق الخارجي بها وبأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت والمعتمدة من قبل الهيئة وأنها معبرة عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024 وذلك بناءً على ما ورد إلينا من معلومات وتقارير من قبل الإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات وبذل العناية الواجبة للتحقق من سلامة ودقة هذه التقارير.

إسم العضو	المنصب	التوقيع
■ السيد/ عدوان محمد العنواي	رئيس مجلس الإدارة	
■ السيد/ إبراهيم محمد الخاتم	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	
■ السيد/ زين العابدين عبد الفتاح معرفي	عضو مجلس الإدارة	
■ السيدة/ عبير محمد أحمد البحر	عضو مجلس الإدارة	
■ السيد/ إبراهيم عبد النبي بن نخي	عضو مجلس الإدارة	



تقرير لجنة التدقيق السنوي للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

1. أهداف لجنة التدقيق:-

تهدف لجنة التدقيق إلى مساندة مجلس الإدارة في قيامه بمسؤوليته من خلال التأكد من سلامة ونزاهة البيانات المالية، والإشراف والمراجعة على الحسابات والبيانات المالية للشركة، والتأكد من استقلالية ونزاهة مراقب الحسابات الخارجي، وترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة وذلك من خلال التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وكفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.

2. خصائص لجنة التدقيق:-

- شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة على أن يكون أحد أعضائها على الأقل من الأعضاء المستقلين، على ألا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- يتعين أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضو واحد على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وللجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
- حدد مجلس الإدارة مدة عضوية أعضاء اللجنة وأسلوب عملها.
- في حالة حصول أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة بما في ذلك عندما يرفض مجلس الإدارة إتباع توصيات اللجنة فيما يتعلق بمراقبي الحسابات الخارجيين و/أو المدقق الداخلي، يتعين على المجلس أن يضمن تقرير الحوكمة بياناً يفصل بوضوح هذه التوصيات والسبب أو الأسباب وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.
- يجوز للجنة التدقيق أن تستشير على نفقة الشركة أي جهة استشارية مستقلة.
- على لجنة التدقيق الاجتماع بصورة منتظمة أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي، كما يجب أن تقوم بتدوين محاضر اجتماعاتها.
- أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي. كما يحق للمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك دون حضور الإدارة التنفيذية.

3. صلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق:-

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليته، ومراجعة خطابات تعيينهم.
- متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.



- تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.
- الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي، وإبداء ملاحظاتها عليها.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

4. التأكد من استقلالية مراقب الحسابات الخارجي:-

وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال اتخذت لجنة التدقيق الخطوات الضرورية لتنفيذ وتطبيق حوكمة الشركات بحيث شملت تحديث إجراءات التدقيق القائمة وإعداد السجلات الخاصة بتسجيل محاضر اللجنة وقراراتها وجداول أعمالها وكذلك تم التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالتعاقد مع مراقب حسابات خارجي مستقل من ضمن مكاتب مراقبي الحسابات المسجلة والمرخصة من هيئة أسواق المال وهو السيد/ علي بدر الوزان - مكتب ديلويت وتوش الوزان وشركاه - كما أكدت لجنة التدقيق على ضرورة التزام كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتقديم تعهدات كتابية واضحة بصحة ونزاهة البيانات المالية السنوية والتقارير المالية ذات الصلة بنشاط الشركة، وأنها تشمل كافة الجوانب المالية للشركة ونتائجها التشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

كما تقوم لجنة التدقيق بتقييم حالة أنظمة التدقيق الداخلي في الشركة على أساس مستمر للتأكد من أنها تتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات السوق، وحالة خطط الإجراءات التصحيحية ومؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لإدارة التدقيق الداخلي.

5. تشكيل وأعضاء لجنة التدقيق:-

إن وجود لجنة للتدقيق يعد أحد السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وعليه قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للتدقيق تتسق مع طبيعة نشاط الشركة، تتمتع بالاستقلالية التامة، حيث شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء أحدهم من الأعضاء المستقلين، حيث تم تحديد مدة عضويتها بثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وخلال اجتماع مجلس الإدارة رقم 2 بتاريخ 30-4-2024 تم إعادة تشكيل أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة على النحو التالي:-

أعضاء لجنة التدقيق		
الاسم	المنصب	الفترة
السيد/ زين العابدين معرفي	رئيس لجنة التدقيق	لحين موعد إنتخابات مجلس الإدارة القادم



السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	نائب لجنة التدقيق والمخاطر	لحين موعد إنتخابات مجلس الإدارة القادم
السيدة/ عبيد محمد البحر	عضو لجنة التدقيق	لحين موعد إنتخابات مجلس الإدارة القادم
السيد/ هشام الزغبى	أمين سر اللجنة	لحين موعد إنتخابات مجلس الإدارة القادم

6. اجتماعات لجنة التدقيق:-

خلال عام 2024 عقدت لجنة التدقيق وبشكل منتظم اجتماعاتها الدورية (5 اجتماعات) لإدارة وقياس فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، بحضور كل من مراقبي الحسابات الخارجيين للشركة ومدير التدقيق الداخلي، حيث قام أمين سر اللجنة بتدوين محاضر الاجتماع.

اجتماع رقم	تاريخ الاجتماعات	أسماء أعضاء اللجنة - الحضور		
1	2024/03/19	السيد/ زين العابدين معرفي	السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	السيدة/ عبيد محمد البحر
2	2024/05/1	السيد/ زين العابدين معرفي	السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	السيدة/ عبيد محمد البحر
3	2024/08/13	السيد/ زين العابدين معرفي	السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	السيدة/ عبيد محمد البحر
4	2024/11/13	السيد/ زين العابدين معرفي	السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	السيدة/ عبيد محمد البحر
5	2024/12/24	السيد/ زين العابدين معرفي	السيد/ إبراهيم عبدالنبي بن نخي	السيدة/ عبيد محمد البحر
عدد مرات الحضور		5	5	5

7. إنجازات لجنة التدقيق خلال عام 2024:-

- مراجعة البيانات المالية المرحلية (الربع سنوية) والسنوية وتقرير المدقق الخارجي والتوصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك للتأكد من سلامة البيانات المالية للشركة، واستقلالية ونزاهة المدقق الخارجي والذي يظل رأيه مستقلاً ويكون مرفقاً ضمن محتويات التقرير السنوي للشركة.
- مناقشة ودراسة الملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي.

7. انجازات لجنة التدقيق خلال عام 2024:-

- مراجعة البيانات المالية المرحلية (الربع سنوية) والسنوية وتقرير المدقق الخارجي والتوصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك للتأكد من سلامة البيانات المالية للشركة، واستقلالية ونزاهة المدقق الخارجي والذي يظل رأيه مستقلاً ويكون مرفقاً ضمن محتويات التقرير السنوي للشركة.
- مناقشة ودراسة الملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي.
- تقييم أداء مراقب الحسابات الخارجي للشركة والتوصية بتعيين مراقب حسابات خارجي للشركة من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال.
- التأكد من كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق التي تم تطبيقها وذلك من خلال عرض تقارير التدقيق الداخلي عن عام 2024.
- مناقشة تقرير المراجعة الداخلية للشركة (ICR) عن عام 2023 والمرسل لهيئة اسواق المال والتوصية لعرضه على مجلس الإدارة.
- تقييم أداء أعضاء اللجنة وفق مؤشرات الأداء الموضوعية.
- تقييم أداء وحدة المخاطر عن العام 2023
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي عن العام 2024.
- مناقشة توصية الإدارة التنفيذية بشراء حصة Venture Capital Bank في شركة Waves Budaiya Development Co. W.L.L
- اعتماد اللجنة حصول الشركة على تسهيلات من أحد البنوك المحلية.


زين العابدين عبدالفتاح معرفي
رئيس اللجنة


الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك.ع.
KUWAIT RESORTS COMPANY K.P.S.C.



نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق واستقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

1. تتعهد الإدارة التنفيذية كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم اعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.
2. يتضمن التقرير السنوي المرفوع للمساهمين من مجلس إدارة الشركة التعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة.
3. تم تشكيل لجنة منبثقة من المجلس تختص بالتدقيق والمخاطر، ويحدد المجلس مدة عضوية أعضائها وأسلوب عملها.
4. لا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر عن عدد 3 أعضاء.
5. أحد أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر عضو مجلس إدارة مستقل.
6. لا يشغل عضوية لجنة التدقيق والمخاطر الرئيس التنفيذي أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
7. تقوم لجنة التدقيق والمخاطر المهام والمسؤوليات الواجب الإلتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.
8. تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي، مع تدوين محاضر اجتماعاتها.
9. تعقد لجنة التدقيق والمخاطر اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين.
10. تعقد لجنة التدقيق والمخاطر أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع المدقق الخارجي.
11. تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل وحيادي للشركة وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.



القاعدة الخامسة وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تعتمد الشركة مجموعة من أنظمة الرقابة الداخلية للتأكد والحفاظ على مستوى الأداء وضبط العمليات التشغيلية والمالية التي تغطي كافة أنشطة وإدارات الشركة وذلك من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات والهيكل التنظيمية واللوائح تتضمن (فصل المهام - الفحص والرقابة المزدوجة وتقارير متابعة الأداء) ويقوم مجلس الإدارة بمتابعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال التقارير الدورية الصادرة عن اللجان والإدارات الرقابية التالية:

- لجنة التدقيق والمخاطر
- وحدة المخاطر والالتزام والرقابة
- إدارة التدقيق الداخلي
- هيئة الرقابة الشرعية
- المدقق الخارجي

يقوم مجلس الإدارة بصورة دورية بالتأكد من حيادية وكفاءة الإدارات الرقابية وتمتعها بالاستقلالية التي تتيح لها تنفيذ أعمالها بدقة وكفاءة وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ أعمالها والتي تتميز بالخبرة والكفاءة وفي حال وجود أية ملاحظات من قبل أي من اللجان أو الإدارات الرقابية بالشركة يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات التصحيحية بصورة فورية.

إدارة التدقيق الداخلي

تعتمد "المنتزهات" في مجال التدقيق الداخلي على إدارة مستقلة تم إنشائها لأغراض التدقيق الداخلي، ويقوم مجلس الإدارة بالتحقق من أن التدقيق الداخلي والرقابة هي عملية دائمة تغطي جميع أنشطة وأعمال الشركة دون استثناء أي قسم أو إدارة من إدارات الشركة، وتقوم الإدارة بعمل تقارير منتظمة ودورية عن نتائج التدقيق التي تتم والتحقق من أن عمليات وضوابط الرقابة الداخلية قد تم صياغتها من قبل الإدارة ويتم تنفيذها كما ينبغي، ثم تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير.



القاعدة السادسة تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية:

إن ميثاق العمل بالمنتزهات هو دستور القيم للعاملين بها ويتضمن الآداب المهنية والضوابط السلوكية التي يجب أن يتحلى بها جميع العاملين في الشركة بما يتفق مع مبادئ وتعاليم وأخلاقيات الشريعة الإسلامية الغراء، ويتضمن الأهداف والمبادئ والمعايير والسياسات.

تقوم الشركة بعمل ميثاق يشمل المحددات والمعايير المنصوص عليها في قواعد حوكمة الشركات وفقاً للتالي:

الأهداف:

- 1- ترسيخ المفاهيم والقيم الأخلاقية للشركة أداة يستدل بها على السلوكيات والأخلاقيات المتبعة بالشركة.
- 2- التحقق من التزام كافة العاملين بالشركة بالمعايير الأخلاقية والسلوكية التي تتوافق مع سياسات ورؤية الشركة.
- 3- توفير بيئة عمل ملائمة وفعالة ضمن أطر تطبيق الحوكمة.
- 4- اعتبار الموظف المثالي الملتزم بواجباته والواعي لحقوقه هو حجر الأساس لبناء "المنتزهات".
- 5- بناء أسس التعاون والتعامل وتنمية روح الفريق الواحد وترسيخ ولاء موظفي "المنتزهات".
- 6- احترام العمل وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في كافة التعاملات بين الموظفين ومع العملاء.

المبادئ والمعايير:

- 1- التزام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بكافة القوانين والتعليمات والإلتزام بما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة فئة محددة.
- 2- عدم استخدام الأعضاء أو الإدارة التنفيذية النفوذ الوظيفي للمنصب لتحقيق أية مصلحة خاصة أو مآرب شخصية له أو لغيره.
- 3- عدم استغلال أصول وموارد الشركة لتحقيق مصالح شخصية والعمل على استخدامها بالطريقة الأمثل لتحقيق أهداف الشركة.
- 4- إتاحة الآلية المناسبة للعاملين بالشركة للإبلاغ عن شكاوهم حول أية ممارسات غير سليمة أو أمور تثير الريبة مع ضمان إجراء تحقيق مستقل وعادل لهذه الشكاوى، وضمان السرية التي تكفل حماية المبلغ من أي رد فعل سلبي أو ضرر قد يلحق به نتيجة إبلاغه عن تلك الممارسات.



- 5- تتضمن الوظيفة حقوق وواجبات متبادلة بين الموظف والشركة والمشاركة الايجابية للموظف من خلال السعي الدائم لأداء الواجبات بفهم ووعي تام وإدراك للمسؤوليات بأمانة وإخلاص مقابل حقوقه التي يجب ان تضمنها "المنتزهات" وفقاً لللائحة الداخلية وقانون العمل.
- 6- الاختلاف في وجهات النظر بين الزملاء في رؤية الأمور والأفكار هو أمر طبيعي ما دام لا يتعارض مع مسار العمل والمهام الوظيفية ولا يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عرقلة أو إعاقة تحقيق الأهداف.
- 7- المساواة بين الموظفين أمر حتمي لا مجال للحياد عنه.
- 8- الاحترام والحوار البناء وتبادل الأفكار والترفع عن الجدل أفضل وأرقى الوسائل للتعامل بين جميع الموظفين أياً كانت مستوياتهم الوظيفية، وتعد أحد الأركان الرئيسية في بيئة العمل في "المنتزهات".

موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح

تتبع الشركة الكويتية للمنتزهات سياسات متحفظة للحد من تضارب المصالح سواء كان على مستوى الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة أو على مستوى أعضاء مجلس الإدارة وتتضمن هذه السياسات:

- 1- لدى مجلس الإدارة سياسة بشأن تعارض مع المصالح وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات .
- 2- لدى الشركة سياسة بشأن تعارض مع المصالح وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات وفقاً للتالي:

- لا يجوز لأي موظف أو عضو مجلس إدارة مزاولاً أية أنشطة قد تؤدي لظهور تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة، وذلك تجنب تعريض الشركة لشبهة تعارض المصالح حتى لو لم يكن هناك أي تعارض فعلي في المصالح وبالنسبة للموظفين الذين يتولون مسؤولية إصدار أوامر شراء التجهيزات والمعدات وخدمات النقل وعقود التوظيف والخدمات الأخرى للشركة، لا يجوز ان تكون لديهم حصة هامة في اية شركة توريد تجهيزات او خدمات للشركة.
- كما أنه لا يجوز ايضاً ان تكون لدى افراد عائلة الموظف او عضو مجلس الإدارة مثل هذه المصلحة وتعني عبارة "الحصة الهامة" اية مصلحة مالية قد تؤثر على قرار الموظف في مزاوله العمل لصالح "المنتزهات" ويحث تضارب المصالح المحتمل او الحقيقي عندما يكون الموظف في وضع يؤثر على قرار قد يؤدي الى تحقيق مكاسب شخصية لحسابه الخاص او لحساب موظف آخر او لأحد أفراد عائلته او أصدقائه او معارفه.
- تنص سياسة الحد من تضارب المصالح على الإبلاغ عن أي مصلحة للموظف أو عضو مجلس الإدارة أو أقاربهم في أي عقود أو تعاملات مع الشركة وعدم اتخاذهم لأي قرار أو التصويت على قرار يتعلق بهذه المصلحة حال تواجدها.
- قام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة ومعتمدة للتعامل مع الأطراف ذات الصلة (حال تواجدها) بما يضمن مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة واعتمادها مبدئياً من قبل اللجنة التنفيذية ومراجعتها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر واعتمادها بصورة نهائية من قبل مجلس الإدارة على ان يتم الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية على التعامل مع اطراف ذات الصلة في نهاية السنة المالية.



- كذلك فقد وضعت الشركة آلية لضمان التزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بسياسة الحد من تضارب المصالح وذلك من خلال توقيع إقرارات تنص على علمهم بالسياسة والتزامهم بها ومسئوليتهم الكاملة عن مخالفتها.

القاعدة السابعة الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

موجز عن آليات وسياسات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح

- 1- تعتمد "المنتزهات" سياسة الإفصاح والشفافية تجاه مجلس إدارتها وأصحاب المصالح من جهة وتجاه الجهات المعنية والرقابية التزاماً بالقوانين والأنظمة المتبعة في دولة الكويت من جهة أخرى وتنص على ضرورة الإلتزام بالإفصاح الدقيق والمنظم الداخلي والخارجي الملازم عن كافة الأمور المالية والمعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك بيان الوضع المالي والأداء والملكية وأية ممارسات متعلقة بالسيطرة على الشركة أو على قراراتها ومن شأن تلك الشفافية ان تخلق جواً من الثقة والطمأنينة داخلياً وخارجياً، والقضاء على تعارض المصالح مع الأطراف ذات الصلة العلاقة كما وتضمن الشفافية أيضاً تواصلاً واضحاً بين المساهمين ومجلس الإدارة التنفيذية وخلق مناخ فعال من المصادقية في محيط العمل وهي مسؤولية يتحملها جميع الأطراف.
- 2- تلتزم المنتزهات بعمل سجلا خاصا بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المرتبطة بالإفصاح والصادرة عن مختلف الجهات التنظيمية والرقابية وفي التوقيت الملازم وذلك إيماناً منها بأهمية الشفافية في تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح والحفاظ على سمعة الشركة في الأسواق التي تعمل بها كما تقوم إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية من خلال قيام الشركة بالإفصاح على الموقع الإلكتروني للبورصة ومخاطبة الهيئة بالإعلان المتضمن للمعلومات المراد الإفصاح عنها وفقاً للنماذج الخاصة بذلك.
- 3- يتوافر لدى الشركة وحدة لتنظيم وإدارة شئون المستثمرين كما لدى إدارة الشركة سياسات محددة ومهام لتنظيم وحدة وشئون المستثمرين.
- 4- يتوافر لدى الشركة آلية الإفصاح على الموقع الإلكتروني وفقاً للسياسات المعتمدة لدى مجلس إدارة الشركة.

نည်း عن سجل افصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحتفظ الشركة بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يحتوي على كل البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والتعليمات وسياسات الشركة في هذا الشأن، كما يحتوي



السجل على البيانات المتعلقة بالمكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى، والتي يتم إدراجها في التقرير السنوي المعروض على الجمعية العامة، ويكون من حق أصحاب الشأن الإطلاع على هذا السجل خلال ساعات العمل المعتادة.

نبذة عن وحدة شؤون المستثمرين

قسم شؤون المساهمين والمستثمرين بالشركة هو المسؤول عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين وكذلك الاحتفاظ بصورة من سجل مساهمي الشركة ومتابعة تحديثات السجل مع الكويتية للمقاصة لتحديث معلومات المساهمين، كذلك فإن قسم شؤون المساهمين وهو الجهة المنوطة بتوفير البيانات والمعلومات والتقارير للمساهمين بالعديد من الطرق سواء من خلال المكاتبات الرسمية أو من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها بالتنسيق مع الإدارات المعنية أو من خلال الموقع الإلكتروني للشركة.

نبذة عن تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تم تطوير البنية الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمنتزهات، وعلى وجه الخصوص النظم الخاصة بالتقارير، وذلك للتأكد من أن كافة التقارير يتم إعدادها على درجة كبيرة من الجودة والدقة، وأن يتم تقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب.

القاعدة الثامنة

إحترام حقوق المساهمين

موجز عن تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين

- 1- إن النظام الأساسي للشركة والسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية المعتمدة بالشركة تنص على ضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم دون تمييز ووفقاً لما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- 2- كما أن المساهمين الحاليين في "المنتزهات" هم المسجلون في دفاتر وسجلات الشركة الكويتية للمقاصة تفيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لهم.
- 3- بالإضافة إلى أن كل سهم يخول مالكة الحق في حصة متعادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة ولما كانت أسهم الشركة اسمية فإن آخر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة، ويحق لكل مساهم بغض النظر عن نسبة ملكيته ما يلي:



- الحصول على الأرباح وفقاً لنتائج الشركة والتوصيات المرفوعة من المجلس والمعمدة من قبل الجمعية العامة على شكل أرباح نقدية أو أسهم منحة.
- المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس وعزلهم بما يتوافق مع القوانين المنظمة.
- المشاركة في إدارة الشركة عن طريق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وحضور الجمعيات العامة والإشتراك في مداولتها والتصويت على قراراتها وفقاً لأحكام القانون وعقد التأسيس والنظام الأساسي.
- الحصول قبل اجتماع الجمعية العامة العادية بسبعة أيام على الأقل على البيانات المالية عن الفترة المحاسبية المنقضية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات (التقرير السنوي).
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية ورفع دعاوي المسؤولية منفرداً نيابة عن الشركة في حال عدم قيام الشركة برفعها، وذلك في حال اخفاقهم في أداء المهام المناطة بهم، ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ الحق به شخصياً.
- التصرف في الأسهم المملوكة له وتحويلها طبقاً للقانون، والأولية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة والسندات والصكوك وفقاً لأحكام القانون وعقد الشركة.
- المشاركة في أصول وموجودات الشركة عند التصفية بعد الوفاء بما عليها من ديون.
- الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية الإستثمارية بشكل منتظم وميسر دون المساس بمصالح "المنتزهات" وفقاً للأنظمة والقوانين المتبعة.
- حق الأولوية في الإكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك، كما يجوز للمساهم التنازل عن هذا الحق لمساهم آخر أو للغير بمقابل أو بدون مقابل ويجب أن يكون هذا التنازل مكتوباً وموثقاً وخلال فترة حق الأولوية وإلا كان باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر.
- حق الأولوية في الإكتتاب في السندات أو الصكوك إذا أبدوا رغبتهم خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ دعوتهم لاستعمال هذا الحق.
- يحق لعدد من المساهمين يمثلون 25% من رأس المال طلب استبدال مراقب الحسابات أثناء السنة المالية.
- يجوز لمساهمين يملكون 5% من رأس مال الشركة أن يطلبوا من الوزارة تعيين مدقق حسابات لاجراء تفتيش على الشركة فيما ينسبونه إلى المدير، أو أعضاء المجلس، أو مراقب الحسابات، أو الرئيس التنفيذي للشركة من مخالفات في أداء واجباتهم متى كانت لديهم من الأسباب ما يبرر هذا الطلب.

سجل الأسهم لدى وكالة المقاصة بهدف المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

يتم حفظ سجلات المساهمين لدى "المقاصة" والتي يتم تحديثها أولاً بأول عند كل تغيير، ويمكن الإطلاع عليها من خلال الإتصال المباشر والطلب من إدارة "المقاصة" وفقاً للعقد المبرم بين "المنتزهات والمقاصة"، فضلاً عن أن "المنتزهات" تحتفظ بسجلات محدثة بأسماء مساهميها وعدد أسهمهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم ونسب ملكياتهم وأرقام هوياتهم التعريفية وبيانات الإتصال الخاصة بهم من خلال قسم تنظيم شؤون المستثمرين والمساهمين وتشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة، كما يحق للمساهمين الاطلاع على سجلات المساهمين ويتم التعامل



مع البيانات الواردة في السجلات المذكورة وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية، وذلك بما لا يتعارض مع قانون الهيئة ولائحته التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة

تعمل المنتزهات على تشجيع كافة فئات المساهمين على حضور اجتماعات الجمعية العامة حيث تنعقد الجمعية العامة بدعوة وحضور المساهمين وتعتبر السلطة العليا في الشركة، وتقوم الجمعية العامة بانتخاب وتعيين مجلس الإدارة الذي توكل إليه مهام التصرف نيابة عن المساهمين لحماية مصالحهم وتحقيق أهداف الشركة وتطلعاتهم ويلتزم مجلس الإدارة بالتالي:

1. حث المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك في الزمان والمكان الذين يحددهما عقد التأسيس والنظام الأساسي أو مجلس إدارة الشركة بحيث يتم ترتيب موعد ومكان الاجتماع بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.
2. كل موضوع معروض في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية يكون مصحوب بشرح واف واستعراض كاف لجميع جوانبه لتمكين المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة اليهم، بشكل سليم ومدرّس وليس مجرد استكمال الجوانب الشكلية للاجتماع.
3. يتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آراءهم.
4. لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة، وتضمن الشركة إتاحة الفرصة لكافة المساهمين بممارسة حق التصويت دون وضع أية عوائق تؤدي إلى حظر التصويت وذلك من خلال:

- أ- ان يتمتع كافة المساهمين بذات حقوق التصويت الممنوحة لهم وبذات المعاملة من قبل الشركة ايا كانت حصص ملكيتهم.
- ب- يحق للمساهم التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة مع إعطاء نسبة الحقوق والواجبات للمساهمين في كلتا الحالتين.
- ت- إحاطة المساهمين علماً بكافة القواعد التي تحكم إجراءات التصويت وذلك قبل بدء الجمعية.
- ث- توفير كافة المعلومات الخاصة بالتصويت لكافة المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، مع ضمان توفير تلك المعلومات بشكل مستمر ودائم ولكافة فئات المساهمين.
- ج- لا يتم فرض أي رسوم مقابل حضور أي فئة من فئات المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة كما لا يتم منح أي ميزة تفضيلية ولا فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.



القاعدة التاسعة

إدراك دور أصحاب المصالح

- 1- يتوافر لدى الشركة سياسة تشتمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والإعتراف بحقوق أصحاب المصالح، وتتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- 2- لا يحصل أي من أصحاب المصالح على أية ميزة من خلال تعاملها في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية.
- 3- يتوافر لدى الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود والصفقات بأنواعها المختلفة، وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة، ويتم الإفصاح بشكل كامل عن تلك الآلية.
- 4- يتوافر لدى الشركة آليات وأطر تكفل الاستفادة القصوى من اسهامات أصحاب المصالح بالشركة وحثهم على متابعة نشاطاتها، وبما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.

النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتشجيعهم على متابعة أنشطة الشركة

تلتزم المنتزهات بمعايير تطبيق الحوكمة والقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بشأن أصحاب المصالح مثل قانون العمل، قانون الشركات ولائحته التنفيذية والعقود المبرمة مع أصحاب المصالح والتي توفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم وكذلك المعايير التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضمنت دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة، حيث أوصت بضرورة العمل على احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في متابعة أعمال الشركة، وقامت الشركة بضمان حقوق أصحاب المصالح من خلال آليات محددة تتمثل في:

- توفير المعلومات وفرص الإطلاع عليها دورياً وفي التوقيت المناسب من خلال البيانات المالية المرحلية والإفصاحات المستمرة وإتباع سياسة الشفافية.
- تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح والتقييم والتطوير المستمر للأداء.
- السماح لذوي المصالح من الأفراد والجهات التي تمثلهم بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للتعبير عن مخاوفهم تجاه أية تصرفات غير قانونية أو منافية لأخلاقيات المهنة بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم أو الانتقاص منها إذا ما فعلوا ذلك.



- تطبيق المساواة في التعامل مع الأطراف المختلفة لكافة أعضاء المجلس، الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح دون تمييز أو شروط تفضيلية.
- التزام الشركة بالعقود المبرمة مع أصحاب المصالح والتي تضمن حصول أي طرف على التعويضات الملائمة والمناسبة وفقاً لما تنص عليه تلك التعاقدات وبما يتماشى مع القوانين المنظمة.
- وضع أدلة سياسات وإجراءات تنظم العلاقة مع العملاء والموردين وآلية المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم من خلال الإدارات المعنية.
- وضع آليات محددة لحماية حقوق أصحاب المصالح وفقاً لما تنص عليه التعاقدات والسياسات التشغيلية للشركة.
- يتوافر لدى الشركة آليات وأطر تكفل الاستفادة القصوى من اسهامات أصحاب المصالح بالشركة وحثهم على متابعة نشاطاتها، وبما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.

القاعدة العاشرة

تعزيز وتحسين الأداء

آليات حصول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بصورة منتظمة

يتوافر لدى الشركة الكويتية للمنتزهات الآليات التي تتيح الاهتمام بالجوانب التدريبية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما يوجد برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الجدد، ويتضمن هذا البرنامج ملفاً يضم وصفاً لمهام وأنشطة الشركة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ونظام الرقابة، بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات صلة، ويتم التنسيق لإجراء زيارة المواقع الرئيسية لأصول الشركة، ثم تتم مراجعة البرنامج التعريفي وتعديله بشكل دوري وضمان توفره في حال تغير المجلس أو أحد أعضائه وفقاً لما ورد في كتاب حوكمة الشركات على أن يتضمن الأمور التالية كحد أدنى:

- استراتيجية الشركة وأهدافها.
- المسؤوليات والمهام المناطة بالأعضاء فضلاً عن الصلاحيات والحقوق.
- الإلتزامات القانونية والرقابية الملقاة على عاتق الشركة ومجلس الإدارة.
- ملخص عام عن أعمال الشركة والوضع المالي (يتضمن ملخص البيانات المالية والتقارير السنوية للسنوات الماضية، التوزيعات، الأصول، مؤشرات الأداء، الاستثمارات، المشاريع، المحافظ العقارية، الموازنة التقديرية للسنوات القادمة).
- عقد التأسيس والنظام الأساسي.
- الهيكل التنظيمي للشركة.
- استراتيجية توزيع الأصول.
- خطة التعاقب الوظيفي.
- دليل الحوكمة.
- التقرير السنوي للسنة السابقة.



- دليل الإتصال (بطاقة معلومات تحتوي تفاصيل الإتصال للأعضاء والإدارة التنفيذية ومكتب رئيس مجلس الإدارة تتضمن الأسماء، المسميات الوظيفية، أرقام الهواتف، النقال، الفاكس والبريد الإلكتروني).

نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- 1- يتوافر لدى المنتزهات نظم وآليات لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.
- 2- يتوافر لدى الشركة مؤشرات أداء موضوعية (Key Indicators KPIs) لتقييم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بشكل سنوي وفقاً لما ورد في قواعد حوكمة الشركات وذلك عن طريق إجراء التقييم شاملاً أداء الرئيس ونائب الرئيس، كما تتم مراجعة واعتماد التقييم من قبل لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة على أن يتم تقييم الأداء من خلال مؤشرات أداء موضوعية لكل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانها، على أن يتضمن تقييم المجلس واللجان مجموعة من المؤشرات:

أ- مؤشرات نوعية:

- درجة الإنحراف بين الموازنة التقديرية للشركة والأرقام الفعلية المحققة.
- مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المرجوة.
- مدى الإستجابة نحو تصويب الملاحظات الواردة من الجهات الرقابية.
- مدى الإستجابة السريعة نحو إدراك المشاكل والقدرة على حلها.
- معدل الدوران للعاملين لقياس درجة الإنتماء للشركة.
- الدورات التدريبية التي تم الحصول عليها وارتباطها بطبيعة العمل.

ب- مؤشرات كمية:

- العائد على متوسط الأصول
- العائد على متوسط حقوق المساهمين
- صافي هامش الربح

كذلك يتم إجراء تقييم سنوي لأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من قبل كافة أعضاء المجلس لتحديد مستوى الأداء ومدى الحاجة إلى التطوير على المستوى الفردي بناء على النموذج المعد لذلك والذي يتضمن المؤشرات التالية:



- درجة تمتع العضو بالمهارات والخبرات الكافية لتنفيذ مهامه.
- مدى بذل الجهد والعناية الواجبة في تنفيذ المهام المناطة به والمشاركة الفعالة في اجتماعات المجلس واللجان.
- نسب الحضور ودرجة الإلتزام باجتماعات المجلس واللجان.
- مدى تمتع العضو بالحيادية والنزاهة والإلتزام بالقوانين والسياسات الخاصة بالشركة.

موجز عن ميثاق العمل الذي يشمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

إن ميثاق العمل بالمنتزهات هو دستور القيم للعاملين بها ويتضمن الآداب المهنية والضوابط السلوكية التي يجب أن يتحلى بها جميع العاملين في الشركة بما يتفق مع مبادئ وتعاليم وأخلاقيات الشريعة الإسلامية، ويتضمن الأهداف والمبادئ والمعايير والسياسات:

الأهداف:

- ترسيخ المفاهيم والقيم الأخلاقية للشركة.
- أداة يستدل بها على السلوكيات والأخلاقيات المتبعة بالشركة.
- التحقق من التزام كافة العاملين بالشركة بالمعايير الأخلاقية والسلوكية التي تتوافق مع سياسات ورؤية الشركة.
- توفير بيئة عمل ملائمة وفعالة ضمن إطار تطبيق الحوكمة.
- اعتبار الموظف المثالي الملتزم بواجباته والواعي لحقوقه هو حجر الأساس لبناء "المنتزهات"
- بناء أسس التعاون والتعامل وتنمية روح الفريق الواحد وترسيخ ولاء موظفي "المنتزهات"
- احترام العمل وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في كافة التعاملات بين الموظفين ومع العملاء.

المبادئ والمعايير:

- التزام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بكافة القوانين والتعليمات والالتزام بما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة فئة محددة.
- عدم استخدام الأعضاء أو الإدارة التنفيذية النفوذ الوظيفي للمنصب لتحقيق أية مصلحة خاصة أو مآرب شخصية له أو لغيره.
- عدم استغلال أصول وموارد الشركة لتحقيق مصالح شخصية والعمل على استخدامها بالطريقة الأمثل لتحقيق أهداف الشركة.
- إتاحة الآلية المناسبة للعاملين بالشركة للإبلاغ عن شكاوهم حول أية ممارسات غير سليمة أو أمور تثير الريبة مع ضمان اجراء تحقيق مستقل وعادل لهذه الشكاوي، وضمان السرية التي تكفل حماية المبلغ من أي رد فعل سلبي أو ضرر قد يلحق به نتيجة إبلاغه عن تلك الممارسات.



- تتضمن الوظيفة حقوق وواجبات متبادلة بين الموظف والشركة والمشاركة الايجابية للموظف تكون من خلال السعي الدائم لأداء الواجبات بفهم ووعي تام وإدراك للمسؤوليات بأمانة وإخلاص مقابل حقوقه التي يجب ان تضمنها "المنتزهات" وفقاً للأنحة الداخلية وقانون العمل.
- الإختلاف في وجهات النظر بين الزملاء في رؤية الأمور والأفكار هو أمر طبيعي ما دام لا يتعارض مع مسار العمل والمهام الوظيفية ولا يؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى عرقلة او اعاقه تحقيق الأهداف.
- المساواة بين الموظفين امر حتمي لا مجال للحياد عنه.
- الاحترام والحوار البناء وتبادل الأفكار والترفع عن الجدل افضل وارقي الوسائل للتعامل بين جميع الموظفين ايا كانت مستوياتهم الوظيفية، وتعد احد الأركان الرئيسية في بيئة العمل في "المنتزهات".

كما يتوافر لدى الشركة نظم التقارير المتكاملة (Integrated Reports) تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخلق القيم المؤسسية وفقاً لما ورد في قواعد حوكمة الشركات.

التقارير المتكاملة 2024

IR-"Integrated report" 2024

يساعد التقرير المتكامل (IR) الأطراف المختلفة لإلقاء نظرة عامة على الشركة الكويتية للمنتزهات لما يمثله من قاعدة بيانات محدثة حول الإطار العام للشركة، كما أنه يعزز التفكير المتكامل وهو المفهوم الجديد الذي تطرقت له قواعد الحوكمة نستعرض فيما يلي:

نظرة عامة:

عن الشركة

تأسست الشركة الكويتية للمنتزهات - شركة مساهمة كويتية عامة - ("الشركة الأم") في دولة الكويت، بموجب عقد تأسيس رقم 4179 بتاريخ 7 أغسطس 2002، وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري بتاريخ 22 سبتمبر 2002 تحت رقم 91093.

الرسالة، الرؤية، القيم

الرسالة:

لقد تأسست نجاحاتنا نتيجة بناء هيكل تنظيمي قوي للشركة بدعم متواصل من مجالس إدارة متعاقبة ذات خبرات وكفاءات عالية في القطاعات الخدمات الفندقية والعقارية والاستثمارية خلال فترات عملها وانطلقت في تحقيق نجاحات مستمرة ومتتالية منذ العام 2002، وذلك من خلال وضع وتنفيذ خطة استراتيجية متحفظة وواعدة للتوسع والتطوير والاستثمار مما حقق نتائج مالية قوية وفقاً لحلول عملية ومبتكرة تتميز بالمرونة الكافية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائها وكذلك مواجهة التحديات واستكشاف آفاق جديدة بما يحقق الفائدة لمساهميننا وشركائنا والمجتمعات التي نعمل به وكذلك نحن ملتزمون تجاه مساهميننا بالحفاظ



على معدلات النمو المستمر، وتعزيز هوامش الربح، وإدارة التدفقات النقدية وتحقيق العائد الأمثل على رأس المال المستثمر بما يحقق الجودة والقيمة. وإتباع سياسات وإستراتيجيات منخفضة المخاطر تعمل على اقتناء الأصول الجيدة والمحافظة على التوازن والتنوع باستثماراتنا العقارية بين العقارات المدرة للدخل والأصول الإستراتيجية مما يحقق زيادة النمو وخلق قيمة مضافة مستدامة لمساهميننا وشركاننا.

الرؤية:

تقديم أعلى مستوى من التميز وإثراء سوق العقارات في دولة الكويت والتوسع إلى العالمية من خلال خدمات فندقية وتطوير عقاري مميز في ظل معايير عالية الجودة. واعتماد الحوكمة وخبرائنا في الشركة كعناصر أساسية لتعظيم ثروة مساهميننا.

الاستراتيجية العامة:

تعكس استراتيجية الشركة الكويتية للمنتزهات بوضوح رؤية لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمينها من خلال التحسين والتطوير المستمر حيث تهدف الاستراتيجية إلى تقوية المركز المالي وزيادة الحصة السوقية في قطاع الاستثمار العقاري، وتنوع الاستثمارات بصورة تدريجية من دون الاكتفاء بالأنشطة العقارية لتقليل درجة المخاطر من خلال التنوع الجغرافي، هذا بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار في الموجودات ذات الإيرادات المنتظمة والمتكررة من خلال الحصص الفعالة في كياناتها التابعة والزميلة التي تعمل في الأنشطة العقارية بأنواعها المختلفة لتحقيق إيرادات للشركة والتخارج من الاستثمارات الغير مدرة بأفضل ربحية ممكنة للشركة والشركات التابعة.

وتنفيذاً لأهداف الخطة الاستراتيجية والإجراءات والسياسات المتبعة داخل الشركة وتحقيق الأهداف كان لإطار الحوكمة دعم للشركة وقدرتها على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، من خلال مؤشرات قياس أداء معتمدة وخطط عمل للحد من آثار المخاطر، حيث قام مجلس الإدارة خلال العام بمراجعة وتطوير الاستراتيجية متضمناً كافة الخطط المستقبلية للشركة والشركات التابعة، كما تخضع أية تغييرات استراتيجية سواء كانت في هياكل كيانات المجموعة أو أطر العمليات التشغيلية الخاصة بها للمناقشة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة، ويولي مجلس الإدارة أهمية بالغة لتطبيقات الحوكمة والإفصاح والشفافية على مستوى المجموعة، ويتمثل ذلك من خلال حزمة من التقارير والإجراءات التي تطبقها المجموعة ذلك على فلسفة المجموعة معتمدة في ذلك تطبيق الحوكمة كثقافة مؤسسية ومبادئ عمل وليس فقط كتعليمات رقابية ولوائح تشريعية.

هيكل الشركة والنموذج المؤسسي:

يحدد التبعية في تسيير الأعمال بوضوح وتوزيع المهام والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. التوزيع الصحيح للصلاحيات والمسؤوليات والفصل في الاختصاصات حيث يتم فصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تُسير أعمال الشركة ومجلس الإدارة الذي يعد ويشرف على استراتيجية الشركة.

تشمل التقسيمات الإدارية المختلفة داخل الشركة، والتبعية الإدارية لكل مستوى وظيفي وقنوات الاتصال بين الإدارات ويضمن عدم انفراد أيّاً من الأطراف بالسلطات المطلقة، بالإضافة إلى تحديد آلية لرفع التقارير واتخاذ القرارات.



الشركات التابعة:

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة كافة الخطط المستقبلية للشركات التابعة كما تخضع أية تغييرات استراتيجية سواء كانت في هياكل كيانات المجموعة أو أطر العمليات التشغيلية الخاصة بها للمناقشة من قبل مجلس الإدارة.

الجمعية العمومية:

تعقد الجمعية العمومية بشكل سنوي لمساهمين الشركة بدعوة من أعضاء مجلس الإدارة، وتعتبر هي أعلى جهة رقابية داخل الشركة على سياساتها والسلطة العليا بها ولهم كافة الصلاحيات التي يكفلها لهم القانون باعتبارهم مساهمين، وتختص الجمعية العمومية في النظر واتخاذ القرارات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- أولاً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم.
- ثانياً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
- ثالثاً: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أي مخالفات.
- رابعاً: المصادقة على تقرير مراقبي حسابات الشركة.
- خامساً: المصادقة على تقرير التعامل مع أطراف ذات صلة.
- سادساً: المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- سابعاً: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة بخصوص نشاط الشركة.
- ثامناً: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة بشأن الحوكمة.
- تاسعاً: المصادقة على تقرير لجنة التدقيق.
- عاشراً: المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر.
- إحدى عشر: تعيين مراقب حسابات للشركة وتحديد أتعابه.
- إثني عشر: تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة وتحديد أتعابهم.
- ثلاثة عشر: المصادقة على نموذج هيكل تقرير المكافآت.

الهيئة الشرعية:

قامت الجمعية العمومية بتعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة الكويتية للمنتزهات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.



مراقب الحسابات الخارجي:

قامت الجمعية العمومية بتعيين مراقبي الحسابات مكتب (ديلويت & توش بدر الوزان وشركاه) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

تكوين المجلس

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تم تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في الشركة، وقد مارست هذه اللجان مهامها ورفعت تقاريرها للمجلس حول أداء الشركة وقام المجلس باعتماد وتشكيل اللجان التالية:

أولاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل هذه اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة، (ثلاثة أعضاء) وتتولى اللجنة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسؤولياته تجاه الترشيحات والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما تساعد اللجنة المجلس في عمليات مراجعة وتحسين هيكلية مجلس الإدارة وتطوير مستوى الكفاءات الخاصة بأعضاء المجلس من خلال الدورات التدريبية إضافة إلى ذلك تساعد اللجنة المجلس في وضع إطار منح مكافآت المجموعة وضمان التطبيق الفعال لذلك وفقاً لسياسة المكافآت والأداء.

ثانياً: لجنة التدقيق والمخاطر:

تتشكل هذه اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة (ثلاثة أعضاء) وهي لجنة تتبع مجلس الإدارة ومدتها ثلاثة سنوات على أن لا تتجاوز مدة عضوية اللجان مدة عضوية مجلس الإدارة ، ولدى الشركة نظام فعال للرقابة الداخلية مبني على مجموعة من السياسات واللوائح والصلاحيات التي أعتمدها مجلس الإدارة والتي تغطي كافة عمليات الشركة وتلتزم بها كافة الإدارات وتقوم اللجنة بدورها الرقابي والمتمثل في مساعدة مجلس الإدارة في الرقابة والإشراف على كفاءة واستقلالية عمليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالإضافة إلى الإشراف على إعداد البيانات المالية الدورية والتقارير الرقابية الأخرى، أيضاً مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته تجاه إدارة المخاطر من خلال تقييم ومتابعة إطار حوكمة المخاطر ونزعة المخاطر واستراتيجية المخاطر بالإضافة لدورها الإشرافي على عمليات الالتزام الرقابي وتطبيق قواعد الحوكمة والإشراف على المعاملات ذات الصلة.

ثالثاً: نظم الرقابة الداخلية:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن وجود نظام مناسب للرقابة الداخلية ويتم من خلاله اعتماد وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات والإرشادات واستخدام عدد من الأدوات الرقابية التي تشمل كافة معاملات وفقاً للثقافة الداخلية وبما يتوافق مع المتطلبات الرقابية.



دور مجلس الإدارة حول كفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية:

يسعى مجلس الإدارة جاهدًا للتحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية الشركة والشركات التابعة وكذلك التحقق من الالتزام بتلك النظم بالإضافة إلى جعل الرقابة الداخلية وسيلة لتوفير الحماية اللازمة للمجموعة تجاه أية مخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية، وقد تحقق مجلس الإدارة من توفر نظم رقابة داخلية فعالة في ظل وجود مكتب خارجي لإدارة المخاطر لديها وفقًا لكافة المستويات من الصلاحية والاستقلالية كما يعتبر مجلس الإدارة وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كجزء لا يتجزأ من أدوات الرقابة الداخلية لضمان المراجعة المستقلة للمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.

مسؤولية الإدارة التنفيذية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية:

إن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق كافة نظم الرقابة الداخلية المناسبة من خلال التوجيه من قبل مجلس الإدارة وتقوم الإدارة التنفيذية بممارسة الأنشطة اليومية والإشراف والرقابة على أعمال بصورة يومية وبالتحديد فيما يتعلق بتطبيق نواحي الالتزام والرقابة على المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل الملائم بين المهام.

تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR)

أهم إجراءات الرقابة الداخلية قام المجلس بتعيين مكتب استشاري مستقل للقيام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة وفقًا لمتطلبات الجهات الرقابية

المدقق الداخلي:

المدقق الداخلي مستقل يتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتولى التدقيق على إدارات الشركة وتحليل الأنشطة المتصلة بسياق العمل داخل الشركة، وتم تعيين استشاري خارجي كمدقق داخلي للشركة من قبل مجلس الإدارة وقسم الموارد البشرية وقسم تقنية المعلومات كما يتولى المدقق الداخلي مسؤولية التدقيق على الإدارات التالية " حوكمة الشركة والإدارة المالية وإدارة الالتزام.

وحدة المخاطر:

هي إدارة تتبع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ودورها الرئيسي تقييم فاعلية وكفاية ضوابط المخاطر المتبعة بالشركة وفقًا لسياسة المخاطر والمتطلبات الرقابية والمخاطر المستقبلية والإشراف على الضوابط الأساسية لإدارة هذه المخاطر المتوقعة، وقد تم تعيين مكتب استشاري مستقل يقوم بتخطيط وتصميم وتنفيذ عملية إدارية شاملة للمخاطر وإجراء تقييم للمخاطر بصورة منتظمة واتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بجميع أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركة والتأكد من مدى فاعلية الضوابط الموضوعية في هذا الشأن ويتم رفع تقرير سنوي فيما يتعلق بخصائص المخاطر وعلى سبيل المثال لا الحصر.



مخاطر الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر:

- 1- مخاطر الحوكمة.
- 2- مخاطر عدم الالتزام بالشرعية الإسلامية.
- 3- مخاطر الاستثمار.
- 4- مخاطر الإدارة المالية.
- 5- مخاطر إدارة الموارد البشرية والخدمات المساندة.

كفاءة ونزاهة أعمال الشركة:

يقوم مجلس الإدارة بالعمل على خلق القيم داخل الشركة وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، من خلال وضع الآليات والإجراءات تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء مما يساهم بشكل فعال على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين ويحفزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة، وعليه قامت باعتماد العديد من المواثيق والسياسات والإجراءات للمحافظة على كفاءة ونزاهة أعمال الشركة وخلق أعلى معايير الأمانة والسلوك المهني ومنها على سبيل المثال:

1- ميثاق السلوك والأخلاق المهنية

قام مجلس الإدارة باعتماد ميثاق للسلوك المهني والأخلاقي والذي يوضح المعايير التي يتعين أن يلتزم بها كافة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والأطراف ذات العلاقة في تعاملاتهم بما يساهم في إرساء قيم الأمانة والنزاهة والسلوك الأخلاقي في كافة التعاملات سواء داخل الشركة أو خارجها.

2- المعاملات مع أطراف ذات صلة

قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة للمعاملات مع الأطراف ذات صلة وتضع تلك السياسة القواعد السليمة في إجراء تلك المعاملات وآلية اعتمادها والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير الدولية والنظام الأساسي للشركة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

3- تعارض المصالح

قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة للتعامل مع حالات تعارض المصالح وآلية متابعتها والإفصاح عنها في ضوء القانون ومتطلبات الجهات الرقابية وبما يضمن عدم استغلال موارد الشركة أو سوء استخدام السلطات والصلاحيات لتحقيق مصلحة خاصة أو بما يتعارض مع مصالح الشركة.

4- السرية وأمن المعلومات

التزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالشركة وأصحاب وتطبق الشركة سياسة أمنية وإجراءات فعالة للحفاظ على أمن المعلومات المصالح وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين والإرشادات الصادرة من قبل الجهات الرقابية في هذا الشأن.



5- سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تم توفير بيئة عمل تتسم بالتعاون والنزاهة والأمانة والقيم الأخلاقية والالتزام بالقوانين في كافة التعاملات، وتم وضع أخلاقية وتوفير الحماية الكافية للمبلغ لحين انتهاء التحقيقات بشأن تلك البلاغات. القواعد السليمة في إجراءات الإبلاغ والتي تضمن حرية الإبلاغ عن أية مخالفات أو ممارسات غير قانونية أو غير

6- حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

التزمت الشركة بحماية حقوق مساهميها وأصحاب المصالح، وقام مجلس الإدارة باعتماد سياسات تضمن حماية حقوق كافة المساهمين بما يضمن ممارسة المساهمين لحقوقهم الواردة في قانون الشركات وقانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية، كما يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بما يحقق العدالة.

7- المسؤولية الاجتماعية

يأخذ مجلس إدارة الشركة الكويتية للمنتزهات بعين الاعتبار مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية التي ترتبط بعدد من القيم والمعايير الإنسانية السامية ودعم وتشجيع العمالة الوطنية ورفع كفاءتها وتوفير برامج تدريب لتنمية قدرات فئات من طلاب الجامعة، كما تضع الشركة برامج توعوية وتنقيفية مناسبة تكفل الإلمام الجيد للعاملين لدى الشركة بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة وبشكل مستمر بما يساهم في الارتقاء بمستوى أداء الشركة.

8- دليل الحوكمة

دليل حوكمة الشركات يقدم في الجمعية العمومية ويهدف بشكل رئيسي إلى ضمان ان الشركة الكويتية للمنتزهات تتبع أفضل الممارسات لمبادي حوكمة الشركات والالتزام بالتعليمات الرقابية في دولة الكويت، واستطاعت الشركة من تحقيق العديد من الإنجازات في منظومة الحوكمة وإجراء مراجعة على منظومة الحوكمة والوقوف على جوانب التطوير اللازمة للسياسات ولوائح الحوكمة وفقاً للمتطلبات الرقابية، وتطوير وتطبيق حزمة من النظم الآلية الحديثة في مجال الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر.

الإدارة التنفيذية

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من الأشخاص المعيّنين بإدارة الشركة من أصحاب الخبرة والتأهيل العلمي والعملية وهم الرئيس التنفيذي ومدراء الإدارات الذين يتحملون مسؤولية الإشراف على إدارة أعمال الشركة اليومية، وتعمل الإدارة التنفيذية وفقاً لتوجيهات مجلس الإدارة، وتكون مسؤولة عن تنفيذ أنشطة الشركة بما يتسق مع الاستراتيجية العامة للشركة والالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويعتمد المجلس على كفاءة الإدارة التنفيذية في تنفيذ قراراته دون أي تدخل مباشر في اختصاصاتها ويكون الرئيس التنفيذي مسئول أمام مجلس الإدارة عن إدارة الشركة والأداء العام ونتائج أعمالها، كما تعتبر الإدارة التنفيذية العليا هي المسؤولة عن تفويض الواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إداري يعزز المساءلة والشفافية بالإضافة هي المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أعمال الشركة وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام والرقابة على المخاطر ووضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة ويتبع الرئيس التنفيذي الإدارات التالية:



إدارة الموارد البشرية والخدمات المساندة

هي إدارة تتبع الرئيس التنفيذي وتختص بشؤون الموظفين والإحلال الوظيفي وتخطيط الموارد البشرية وتنميتها وتدريبها ويتبع هيكلها كل من قسم الموارد البشرية وقسم الشؤون الإدارية وقسم تكنولوجيا المعلومات التي تقوم باستمرار على تطوير الأنظمة والبرامج ونظام امن المعلومات.

الموازنة السنوية وتقارير معلومات الإدارة الشهرية

الإدارة المالية هي إدارة تتبع الرئيس التنفيذي وتختص بالتحقق من التزام الشركة بكافة القوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية ومتابعة إفصاحات الشركة للجهات الرقابية المعنية وتتبع الإدارة وحدة الالتزام ووحدة الحوكمة وشؤون المستثمرين ووحدة الشؤون القانونية.

إدارة الاستثمار:

هي إدارة تتبع الإدارة المالية وتختص بدراسة الاستثمارات والتنمية والتطوير.

التوقعات المستقبلية:

زيادة التدفقات النقدية من استثمارات الشركة والشركات التابعة السعي إلى تحقيق أرباح للسنة القادمة من عوائد استثمارات الشركة وتعزيز قدراتها لمواجهة التزاماتها، التخرج من الاستثمارات الغير مدرة بأفضل ربحية ممكنة للشركة والشركات التابعة.

التحديات والصعوبات

مواجهة التحديات التي تعصف في قطاع الاستثمار العقاري بسبب تراجع وتيرة النمو الاقتصادي بسبب المتغيرات في العالم بشكل عام وفي دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

دورية التقارير

كافة التقارير يتم إعدادها على درجة كبيرة من الجودة والدقة ويتم تقديمها وتحديثها بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة لها دون أي مخالفات على سبيل المثال:

- 1- تقرير مدقق الحسابات: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 2- تقرير الحوكمة: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 3- تقرير مجلس الإدارة: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.



- 4- تقرير الهيئة الشرعية: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 5- تقرير لجنة التدقيق: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 6- تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 7- تقرير مبررات الاحتفاظ بأسهم الخزينة: تقرير يقدم بشكل سنوي إلى هيئة أسواق المال.
- 8- تقرير الإفصاح عن ملكية المساهمين: تقرير يقدم بشكل سنوي إلى هيئة أسواق المال ويتم الإفصاح عنه في موقع بورصة الكويت.
- 9- تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية Internal Control Report: تقرير يقدم بشكل سنوي إلى هيئة أسواق المال.
- 10- نموذج تقرير حوكمة الشركات: تقرير يقدم بشكل سنوي إلى هيئة أسواق المال في 30 يونيو من كل سنة يبين مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة.
- 11- تقرير المخاطر: يعرض بشكل سنوي على مجلس إدارة الشركة.
- 12- تقرير التعامل مع أطراف ذات صلة: يعرض بشكل سنوي على المساهمين وأصحاب العلاقة في الجمعية العامة للشركة.
- 13- تقرير مراجعة: وتقييم أداء إدارة «مكتب» وحدة التدقيق الداخلي بشكل دوري كل ثلاث سنوات يتم موافاة كل من لجنة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة بنسخة من هذا التقرير.
- 14- التقرير المتكامل: يعرض بشكل سنوي على مجلس إدارة الشركة.

القاعدة الحادي عشر

التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

نبذة عن سياسة المسؤولية الاجتماعية

تعمل الشركة الكويتية للمنتزهات على المساهمة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية تنفيذاً لأهدافها الإستراتيجية لتحقيق التوازن بين أهداف الشركة والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، كما تقوم بإطلاق برامج وأنشطة اجتماعية بشكل دائم ومستمر لتطوير الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تنامي اهتمام المنتزهات بالمسؤولية الاجتماعية في الأعوام الماضية حتى أصبحت أحد معايير الأداء الأساسية خصوصاً وان الشركة ترى أن المسؤولية الاجتماعية لم تعد مسألة تطوع لمساعدة المجتمع، بل أصبحت أمراً أساسياً للنجاح على المدى الطويل من خلال مختلف الأنشطة (الخيرية، الثقافية، العلمية، الصحية، البيئية والاجتماعية) انطلاقاً من مبدأ الالتزام والتعامل وفقاً لتعاليم وأحكام الشركة الإسلامية السمحاء التي تحت على التعامل وفق أفضل المعايير وفي اطر التكافل الاجتماعي.

معايير تنفيذ سياسة المسؤولية الاجتماعية في المنتزهات

يتوافر لدى المنتزهات سياسات وإجراءات وآليات معتمدة تعمل على إبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي وفقاً لما ورد في قواعد الحوكمة وفقاً للتالي:

- الإحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).
- دعم المجتمع ومساندته .
- حماية البيئة من خلال المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية بمختلف أنواعها مثل (الصحة والتعليم) وبما يتماشى مع المشاريع والأنشطة التي تمارسها الشركة.

البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي

قامت المنتزهات بوضع مجموعة من البرامج والآليات التي تضمن إستمرارية تنفيذ سياسات المسؤولية الاجتماعية بصورة دائمة ووفقاً لآليات منظمة ومتسقة حيث يتم :

- 1- وضع خطة سنوية معتمدة من مجلس الإدارة بكافة المساهمات والفعاليات والأنشطة خلال العام.
- 2- اعتماد مخصص سنوي لتنفيذ خطة المسؤولية الاجتماعية.
- 3- الإشراف المستمر من قبل لجنة الحوكمة على تنفيذ خطة المسؤولية الاجتماعية.
- 4- رفع تقارير دورية الى لجنة الحوكمة عن الأنشطة المنفذة بالإضافة الى منشور اخباري دوري يوضح الفعاليات التي نفذتها الشركة وطبيعة المساهمات.

نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي

حملة "ازرع شجرة في وطني – نبيها خضراء"

تم إطلاق حملة تحت عنوان "إزرع شجرة في وطني – نبيها خضراء" ونفذت مرتين خلال سنة 2024 لزراعة النباتات في حديقة البوليفارد بالتعاون مع المتطوعين والمدارس والمستشفيات الخاصة في دولة الكويت. تهدف هذه المبادرة على تشجيع المواطنين والمقيمين في الكويت على خلق بيئة أكثر اخضراراً وللعمل على زيادة الأوكسجين ولتحفيزهم لإطلاق مبادرات مماثلة، لنقدم بذلك مثلاً جيداً تحتذي به الدول المجاورة وبقية دول العالم على المدى الطويل.



الحملات التي تمت من قبل منتجع هيلتون الكويت في عام 2024 تحت إدارة الشركة الكويتية للمنتزهات الآتى:

- 1- المشاركة في حملة زراعة 3000 شجرة سدر داخل محمية السدر الطبيعية.
- 2- التعاون مع بنك الطعام الكويتي للمساهمة ب 700 كجم من الطعام الفائض للأفراد والعائلات المحتاجة.
- 3- المشاركة في حملة اليوم العالمي للتنظيف وذلك بتنظيف منطقة وشاطئ أبو حليفة.
- 4- التبرع لجمعية التميز الإنساني ب 300 كجم من الملابس والألعاب المحشوة واليد والأحذية والأجهزة الفائضة عن الحاجة.
- 5- توزيع 180 وجبة إفطار صائم خلال شهر رمضان المبارك تم توزيعها في منطقة الشويخ الصناعية ولسانقي سيارات الأجرة العاملين خلال فترة الإفطار.
- 6- رعاية حفل تخرج لـ 150 طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الجمعية الكويتية للمعاقين، تضمن بوفيه وأنشطة وفقرات ترفيهية.
- 7- التبرع لجمعية التميز الإنساني بأثاث وأجهزة سكن الموظفين لعدد 40 شقة، بالإضافة إلى معدات رياضية.
- 8- التعاون مع مؤسسة لويك لتوفير فرص التدريب والتطوير للشباب والمرأة الكويتية حيث أكملت خريجتان كويتيتان بنجاح برنامجاً تدريبياً مدته ثلاثة أشهر في إدارات هيلتون الكويت.
- 9- حملتان خلال السنة للتبرع بالدم في منتجع وفندق هيلتون المنقف.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الشركة الكويتية للمنقذات ش.م.ك. (عامه)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقدير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1 - 3
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الدخل المجمع	5
بيان الدخل الشامل المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	9 - 30

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الشركة الكويتية للمنترهات ش.م.ك. (عامة) دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للشركة الكويتية للمنترهات ش.م.ك. (عامة) ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (يشار إليهما مجتمعين بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا بشأنها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور.

تقييم الاستثمارات العقارية

أمر التدقيق الرئيسي	الطريقة المتبعة في تدقيقنا لمعالجة أمر التدقيق الرئيسي
تقييم الاستثمارات العقارية	تضمنت إجراءاتنا المتبعة للقيام بمهام التدقيق على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
تُدرج الاستثمارات العقارية للمجموعة بمبلغ 7,019,303 دينار كويتي ضمن بيان المركز المالي، ويُدرج صافي الخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة لهذه العقارات ضمن بيان الدخل المجموع بمبلغ 686,047 دينار كويتي.	• تفهم العمليات التي قامت بها الإدارة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بما في ذلك أدوات الرقابة المطبقة في إطار هذه العمليات.
إن تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات العقارية يستند إلى تقييمات داخلية وخارجية تعتمد على طريقة أسعار السوق المقارن للأصل المعني. استعانت الإدارة بمُقيم خارجي لتحديد القيمة العادلة لبعض الاستثمارات العقارية.	• تقييم أدوات الرقابة المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت قد صُممت وطُبقت بشكل ملائم.
تتطلب طريقة أسعار السوق المقارن من المُقيمين فحص وتحليل معاملات / بيانات السوق، وتتطلب أيضاً إجراء تعديلات على البيانات بغرض مراعاة الخصائص الفردية.	• تقييم موضوعية المُقيم الخارجي واستقلاليته وكفاءته وقدراته والإطلاع على شروط تعاقد مع المجموعة للانتهاء إلى أن نطاق عمله كان كافياً لأغراض التدقيق.
يعتبر تقييم المحفظة العقارية أحد الأحكام الجوهرية الذي يستند إلى عدد من الافتراضات. إن وجود حالة عدم تأكد حول التقديرات الجوهرية يستلزم تطبيق إجراءات تدقيق مكثفة محددة لمعالجة هذا الأمر إذ أن أي تحيز أو خطأ في تحديد القيمة العادلة قد يؤدي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة وعليه، فقد اعتبرنا هذا الأمر كأمر تدقيق رئيسي. راجع إيضاحي 4 و5 من البيانات المالية المجمعة للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية.	• مطابقة إجمالي التقييم الوارد في تقرير المُقيم بالمبلغ المفصّل عنه ضمن بيان المركز المالي المجموع.
	• اختبار البيانات التي قدمتها المجموعة إلى المُقيم على أساس العينة. الاستعانة بخبراء التقييم العقاري الداخليين لمراجعة العينة المختارة للتقييم العقارية من قبل المُقيم الخارجي وداخلياً من قبل الإدارة وتقييم ما إذا كان قد تم تقييم العقارات وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.
	• عند ملاحظة أي تقديرات خارج الإطار المقبول فقد ناقشنا هذا الأمر مع المُقيمين والإدارة لفهم الأسس المنطقية المتعلقة بتلك التقديرات. إجراء تحليلات حساسية على الافتراضات الهامة لتقييم مدى تأثيرها على تحديد القيم العادلة.
	• التحقق من الدقة الحسابية لتحديد القيم العادلة.
	• تقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بهذا الأمر وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تكملة) معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات بشأنها. حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي لسنة 2024 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها. فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا توصلنا، استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها وفقًا للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأيًا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأيًا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأيًا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

الشركة الكويتية للمنترهات ش.م.ك. (عامه)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمه)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمه)

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة، ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.
- ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريه في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- كما نزود أيضا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضا بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة إلى التدابير الوقائية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أحد الأمور في تقريرنا، إذا كان من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاقر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي. نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته اللاحقة، بشأن هيئة أسواق المال ولانحته التنفيذية، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

علي بدر الوزان
دليلوت وتوش
الوزان وشركاه

علي بدر الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ
دليلوت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 11 مارس 2025

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

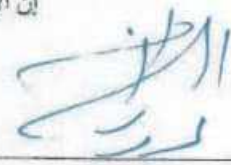
2023	2024	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
82,248	4,255		ممتلكات ومنشآت ومعدات
8,741,177	7,019,303	5	استثمارات عقارية
19,826,850	25,641,183	6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
101,951	102,405		استثمارات في شركة زميلة
28,752,226	32,767,146		
			الموجودات المتداولة
524,512	63,653	7	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,315,259	1,101,031	8	نقد وحسابات بنكية وودائع لأجل
1,839,771	1,164,684		
30,591,997	33,931,830		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
21,021,809	21,021,809	9	رأس المال
3,892,888	4,136,700	10	احتياطي إجباري
(930,270)	(602,080)	11	أسهم خزانة
(240,788)	3,554,511		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(151,779)	(154,163)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
4,516,777	4,835,852		أرباح مرحلة
28,108,637	32,792,629		
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
980,282	85,343		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			المطلوبات المتداولة
1,503,078	1,053,858	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,483,360	1,139,201		مجموع المطلوبات
30,591,997	33,931,830		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.



إبراهيم محمد الغانم

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



عدوان محمد العدواني

رئيس مجلس الإدارة

الشركة الكويتية للمنزّعات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	إيضاح	
(1,317,482)	(686,047)	13	خسارة من استثمارات عقارية
1,087,569	1,401,871		توزيعات نقدية من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
37,070	627,834	14	إيرادات أخرى
(529,979)	(641,849)	15	مصاريف عمومية وإدارية
(61,521)	(30,645)		تكاليف تمويل
(784,343)	671,164		صافي ربح / (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة
			العمليات المتوقفة
2,200,009	1,766,958	16	صافي ربح الفترة من العمليات المتوقفة
1,415,756	2,438,122		الربح قبل الاستقطاعات الرقابية
(12,742)	(21,943)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(31,623)	(32,897)		ضريبة دعم العملة الوطنية
(7,172)	(5,800)		مصروف الزكاة
(10,000)	(25,000)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,354,219	2,352,482		صافي ربح السنة
6.85	11.78	17	ربحية السهم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	
1,354,219	2,352,482	صافي ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الآخر
		بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع
(884,914)	3,164,731	التغيرات في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع
1,246	(2,384)	احتياطي ترجمة عملات أجنبية
(883,668)	3,162,347	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
470,551	5,514,829	إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	ارباح مرحلة	احتياطي ترجمة	احتياطي التغير في	أسهم خزائنة	احتياطي اجباري	رأس المال	
		احتياطي صلات اجنبية	القيمة العادلة				
28,596,773	4,265,220	(153,025)	644,126	(932,669)	3,751,312	21,021,809	الرصيد كما في 1 يناير 2023
1,354,219	1,354,219	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
(883,668)	-	1,246	(884,914)	-	-	-	يندر الدخل الشامل الأخرى
(582,476)	(582,476)	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية
-	(378,610)	-	-	378,610	-	-	توزيعات عينية من أسهم خزائنة
(376,211)	-	-	-	(376,211)	-	-	شراء أسهم خزائنة
-	(141,576)	-	-	-	141,576	-	المحول إلى الاحتياطيات
28,108,637	4,516,777	(151,779)	(240,788)	(930,270)	3,892,888	21,021,809	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
28,108,637	4,516,777	(151,779)	(240,788)	(930,270)	3,892,888	21,021,809	الرصيد كما في 1 يناير 2024
2,352,482	2,352,482	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
3,162,347	-	(2,384)	3,164,731	-	-	-	يندر الدخل الشامل الأخرى
-	(630,568)	-	630,568	-	-	-	المحول من أرباح مرحلة السبق استبعاد استثمارات بالقيمة
(388,282)	(388,282)	-	-	-	-	-	العالة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	(770,745)	-	-	770,745	-	-	توزيعات نقدية (إيضاح 18)
(442,555)	-	-	-	(442,555)	-	-	توزيعات عينية من أسهم خزائنة (إيضاح 18)
-	(243,812)	-	-	-	243,812	-	شراء أسهم خزائنة
32,792,629	4,835,852	(154,163)	3,554,511	(602,080)	4,136,700	21,021,809	المحول إلى الاحتياطيات
							الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
1,354,219	2,352,482		صافي ربح السنة
			تسويات :-
170,812	157,329		استهلاك
(3,575)	-		رد خسائر ائتمانية متوقعة على مدينين وأرصدة مدينة أخرى
	2,531		خسارة من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
54,296	(202,964)	13	(ربح) / خسارة من بيع استثمارات عقارية
-	(513,276)		إيرادات من تسوية دين بنكي انخفضت قيمته
(1,087,569)	(1,401,871)		توزيعات نقدية من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,263,186	889,011	13	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
195,280	243,127		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
61,521	30,645		تكاليف تمويل
2,008,170	1,557,014		التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل
(96,959)	460,859		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
500,000	-		شيك ضمان
(134,041)	(448,326)		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(130,200)	(1,138,066)		المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين
2,146,970	431,481		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(222,349)	(81,867)		المدفوع لشراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
1,542	376,769		المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(461,036)	(2,513,095)		المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
707,351	1,032,162		المحصل من بيع استثمارات عقارية
1,087,568	1,401,871		توزيعات نقدية مستلمة
1,113,076	215,840		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(376,210)	(442,555)		شراء أسهم خزانة
(582,476)	(388,349)	18	توزيعات أرباح مدفوعة
(3,207,163)	(9,123,400)		المدفوع لبنوك ومؤسسة مالية
1,100,000	9,123,400		المحصل من بنوك ومؤسسة مالية
(61,521)	(30,645)		تكاليف تمويل مدفوعة
(3,127,370)	(861,549)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
132,676	(214,228)		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
1,182,583	1,315,259		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
1,315,259	1,101,031	8	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والنشاط

تأسست الشركة الكويتية للمنتزهات - شركة مساهمة كويتية عامة - ("الشركة الأم") في دولة الكويت بموجب عقد التأسيس رقم 4179 بتاريخ 7 أغسطس 2002، وقُيدت بالسجل التجاري بتاريخ 22 سبتمبر 2002 برقم 91093.

إن عنوان المكتب المسجل للشركة الأم هو ص.ب. 7887 الفحاحيل - 64009 دولة الكويت.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي:

1. تصميم وإنشاء وإدارة واستغلال منتزه المنقف (بلاج 13) طبقاً للعقد الموقع مع شركة المشروعات السياحية (ش.م.ك) وملحق العقد الموقع مع وزارة المالية والذي يتضمن فندق (خمس نجوم) وصالات احتفالات، ومحلات، وشاليهات، ومراكز رياضية.
2. شراء واستئجار المعدات والماكينات والمواد الغذائية والاستهلاكية التي تخدم أغراض الشركة.
3. تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها، وكذا إدارة أملاك الغير، وكل ذلك بما لا يخالف الأحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرت من الإتجار في قسام السكن الخاص على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين.

4. تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في الكويت وفي الخارج.

5. إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة أنواعها على أن تتوفر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة.

6. تملك وإدارة الفنادق والنوادي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستئجارها.

7. القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة بما في ذلك أعمال الصيانة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمساعد وأعمال تكييف الهواء بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها.

8. إدارة وتشغيل واستثمار وإيجار واستئجار الفنادق والنوادي والموتيلات وبيوت الضيافة والاستراحات والمنتزهات والحدائق والمعارض والمطاعم والكافيتريات والمجمعات السكنية والمنتجعات السياحية والصحية والمشروعات الترفيهية والرياضية والمحلات وذلك على مختلف الدرجات والمستويات شاملاً جميع الخدمات الأصلية والمساعدة والمرافق الملحقة بها وغيرها من الخدمات اللازمة لها.

9. تنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة.

10. إقامة المزادات العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة.

11. تملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها.

12. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونتها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تمارس الشركة الأم أنشطتها وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

تم إدراج الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 21 يوليو 2007.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة البيانات المالية للشركة الأم وشركتها التابعة المملوكة لها بالكامل وهي الشركة البحرينية للمنتزهات ذ.م.م. ويشار إليهما مجتمعين بـ "المجموعة". تملك الشركة الأم فندق خمس نجوم "منتجع هيلتون الكويت" في دولة الكويت.

صرح مجلس إدارة الشركة الأم بإصدار البيانات المالية المجمعة للشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بتاريخ 11 مارس 2025، وتخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الموجودات والأدوات المالية التي يُعاد قياسها بالقيمة العادلة كما هو مبين ضمن السياسات المحاسبية الموضحة أدناه.

خلال السنة، تسلمت الشركة الأم إخطاراً من شركة المشروعات السياحية بتاريخ 12 يونيو 2024 تطلب فيه إخلاء منتزه المنقف (بلاج 13) "منتجع هيلتون الكويت" في موعد أقصاه 15 نوفمبر 2024 استناداً إلى ملحق العقد الموقع بتاريخ 16 نوفمبر 2023. يتطلب عقد الاستغلال والاستثمار نقل جميع الموجودات الملموسة الخاصة بمنتجع هيلتون الكويت إلى شركة المشروعات السياحية دون أي مقابل أو تعويض وذلك عند انتهاء عقد الإيجار. وعليه، أخلت الشركة الأم منتجع هيلتون الكويت بتاريخ 15 أكتوبر 2024.

2.2 المعايير المحاسبية الجديدة والمعدلة

2.2.1 واجبة التطبيق على السنة الحالية

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات واجبة التطبيق خلال السنة الحالية والمطبقة من قبل المجموعة، غير أنه لا يترتب عليها أي أثر على البيانات المالية المجمعة للسنة ما لم يرد غير ذلك أدناه:

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"** فيما يتعلق بترتيبات تمويل الموردين

تُضيف التعديلات أهداف إفصاحية إلى معيار المحاسبة الدولي 7 تتمثل في إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترتيبات تمويل الموردين التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على مطلوبات المنشأة وتدفعاتها النقدية.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة**

تؤثر التعديلات فقط على عرض الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة ضمن بيان المركز المالي ولا تؤثر على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف أو المعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بتلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق التي تُعد قائمة في نهاية فترة التقرير المالي، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، وتوضح أيضاً أن الحقوق تُعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير المالي، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أن التسوية يُعنى بها تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 الالتزامات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات**

تحدد التعديلات أن التعهدات التي ينبغي للمنشأة الالتزام بها في نهاية فترة التقرير المالي أو قبلها هي فقط التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي (وبالتالي ينبغي مراعاتها عند تقييم تصنيف الالتزام كمتداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على تحديد ما إذا كان الحق قائماً في نهاية فترة التقرير المالي حتى إذا تم تقييم مدى الالتزام بالتعهدات بعد تاريخ التقرير المالي (على سبيل المثال، تعهد ضمن المركز المالي للمنشأة كما في تاريخ التقرير المالي تم تقييم مدى الالتزام به بعد تاريخ التقرير المالي).

- **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار" – التزام عقد إيجار ضمن معاملة بيع مع إعادة استئجار**

تُضيف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات القياس اللاحق إلى معاملات البيع مع إعادة الاستئجار التي تستوفي المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" للمحاسبة عنها باعتبارها عملية بيع. وتقضي التعديلات من البائع-المستأجر أن يحدد "دفعات الإيجار" أو "دفعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع-المستأجر بربح أو خسارة ترتبط بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع-المستأجر بعد تاريخ بدء مدة العقد.

ينبغي أن يطبق البائع-المستأجر التعديلات بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 على معاملات البيع مع إعادة الاستئجار المبرمة بعد تاريخ التطبيق المبدئي الذي يوافق بداية فترة التقرير المالي السنوية التي طبقت فيها المنشأة المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لأول مرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2.2 معايير صادرة ولكنها غير واجبة التطبيق بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة، لم تطبق المجموعة معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" فيما يتعلق بعدم القابلية للصرف	تحدد التعديلات طريقة تقييم قابلية العملة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما تفتقد لهذه القابلية. توضح التعديلات أن العملة تكون قابلة للصرف إلى عملة أخرى عندما تتمكن المنشأة من الحصول على العملة الأخرى خلال إطار زمني يُسمح فيه بالتأخير الإداري المعتاد وعبر سوق أو آلية صرف تُرتب معاملات الصرف فيها حقوقاً وواجبات نافذة. عندما تكون العملة غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس، ينبغي للمنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ. ويتمثل هدف المنشأة من تقدير سعر الصرف الفوري في إظهار أثر السعر الذي ستم به معاملات الصرف الاعتيادية المنتظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. لا تحدد التعديلات كيفية تقدير المنشأة لسعر الصرف الفوري بغرض تحقيق هذا الهدف. ومن ثم، يمكن للمنشأة استخدام سعر صرف قابل للرصد دون تعديل أو اتباع أسلوب تقدير آخر.	1 يناير 2025
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية	تستهدف هذه التعديلات:	1 يناير 2026
• توضيح متطلبات توقيت الاعتراف ببعض الموجودات والمطلوبات المالية واستبعادها مع وضع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي يجري تسويتها من خلال نظام إلكتروني لتحويل النقد،	• توضيح وإضافة إرشادات إلى عملية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط،	
• إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تنطوي على شروط تعاقدية ينشأ عنها تغيرات في التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات ذات الخصائص المرتبطة بتحقيق أهداف الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية)، و	• إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تنطوي على شروط تعاقدية ينشأ عنها تغيرات في التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات ذات الخصائص المرتبطة بتحقيق أهداف الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية)، و	
• تحديث الإفصاحات المتعلقة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.	• تحديث الإفصاحات المتعلقة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.	
المعيار الدولي للتقارير المالية 18 "العرض والإفصاحات في البيانات المالية"	يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 18 معيار المحاسبة الدولي 1 "مُبيّنات على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1 دون تغيير ومُضيفاً إليها متطلبات جديدة. علاوة على ذلك، نُقلت بعض فقرات معيار المحاسبة الدولي 1 إلى معيار المحاسبة الدولي 8 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7. إضافة لذلك، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 7 ومعيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم".	1 يناير 2027

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المعايير والتفسيرات والتعديلات البيان تاريخ المريان

يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة تهدف إلى:

- عرض واستحداث فئات وقيم إجمالية فرعية محددة ضمن بيان الربح أو الخسارة،
- تقديم إفصاحات عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة ضمن الإفصاحات حول البيانات المالية،
- تنقيح وتحسين عمليات التجميع والتقسيم.

تتوقع الإدارة أن يؤثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية المجمعة خلال الفترات المستقبلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 19 يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 19 للشركة التابعة المؤهلة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية بإفصاحات مخففة ضمن بياناتها المالية. تصبح الشركة التابعة مؤهلة للاستفادة من فوائد الإفصاحات المخففة عندما تكون غير خاضعة للمساءلة العامة وتصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 19 هو معيار اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويقدم متطلبات إفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.

يُسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 19 فقط إذا كانت، في نهاية فترة التقرير المالي،

- شركة تابعة (ويشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)،
- غير خاضعة للمساءلة العامة، و
- تُصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية المجمعة خلال فترة التطبيق المبدي.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة الأم: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد الشركة الأم تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع. يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدي للاستثمار في الشركة الزميلة.

2.3.2 ممتلكات ومنشآت ومعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه مصروفات فيها. يتم رسلة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً. ويتم رسلة هذه المصاريف.

تستهلك الممتلكات والمنشآت والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك في حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

تم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات. وإذا تغيرت الأعمار الإنتاجية المقدرة لها فإنه يتم تغيير تلك الأعمار اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغيير بدون أثر رجعي.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها للحصول على إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل للفترة التي نتجت فيها هذه الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من الاستبعاد (يتم احتسابه بمقدار الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل للفترة التي تم فيها الاستبعاد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.4 استثمارات في شركة زميلة

تم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركة الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنّف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يُدرج الاستثمار في الشركة الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئياً بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً مقابل أثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي إيرادات شاملة أخرى للشركة الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة) متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية إذا فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

2.3.5 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد والموجودات غير الملموسة التي لم تتاح للاستخدام بعد من أجل تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل، وحينما يكون هناك مؤشر على وجود انخفاض في قيمة هذا الأصل.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.3.6 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الأصول المالية على النحو التالي:

- التكلفة المطفأة

- أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي، و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافاً إليه الفوائد.

بخلاف ذلك يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

على الرغم مما سبق، قد تقوم المجموعة - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبني بالأصل المالي:

- يجوز للشركة أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر وذلك عند استيفاء معايير محددة، و
- يجوز للمجموعة أن تقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

التكلفة المطفأة

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً باستخدام التكلفة المطفأة خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي بعد إضافة الانخفاض في الموجودات المالية.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل المجمع.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التطبيق المبني، يجوز للشركة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بالتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

يتم الاعتراف بالتوزيعات الناتجة من هذه الاستثمارات ضمن بيان الدخل المجمع عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات. ما لم تمثل التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إدراج التوزيعات ضمن بند "توزيعات نقدية من استثمارات" في بيان الدخل المجمع.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة، وخاصة ما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات في بيان الدخل المجمع.
- بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.
- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في بيان الدخل المجمع.

انخفاض قيمة موجودات مالية

تقوم المجموعة بتسجيل الخسائر الانتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

تسجل المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة البنكية باستخدام منهج مخاطر الائتمان المنخفضة والذمم المدينة الأخرى باستخدام المنهج العام واستخدام المنهج المبسط للذمم التجارية المدينة وفقاً لما يتطلبه المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تقييم مخاطر الائتمان المنخفضة

تقرر المجموعة أن الأصل المالي ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون له تصنيف ائتمان خارجي يساوي "التصنيف الائتماني المرتفع" وفقاً للتعريف المتعارف عليه دولياً أو، في حال عدم توافر تصنيف خارجي، يكون للأصل تصنيف داخلي على أنه "منظم". يُعنى بالتصنيف "المنظم" أن الطرف المقابل لديه مركز مالي قوي ولا توجد مبالغ انقضى أجل استحقاقها.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبني، تُقارن المجموعة مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبني. في سبيل إجراء هذا التقدير، تراعي المجموعة المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكبد تكلفة أو جهد. تتضمن تلك المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية لمجالات الأعمال التي يزاول فيها مدينو المجموعة أنشطتهم، ويتم الحصول عليها من تقارير خبراء الاقتصاد والمحللين الماليين والجهات الحكومية ومراكز التفكير والبحث وغيرها من المنظمات المماثلة علاوة على الأخذ بعين الاعتبار المصادر الخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الرئيسية للمجموعة.

على وجه الخصوص، يتم مراعاة المعلومات التالية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبني:

- التدهور الملحوظ الفعلي أو المتوقع في التصنيف الائتماني الداخلي للأداة المالية أو الخارجي (إن وجد)؛
- التدهور الملحوظ في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأداة مالية معينة، على سبيل المثال أن تطرأ زيادة ملحوظة في هامش الائتمان أو أسعار مبادلة مخاطر التعثر للمدين، أو طول الفترة الزمنية أو المدى الذي كانت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة؛
- التغيرات السلبية الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تتسبب في انخفاض ملحوظ في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون؛
- التدهور الفعلي أو المتوقع في النتائج التشغيلية للمدين؛
- الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين؛ و
- أن يطرأ تغيير سلبي جوهري فعلي أو متوقع في البيئة الرقابية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين قد ينتج عنه انخفاض جوهري في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون.

وبغض النظر عن نتائج التقييم المذكور أعلاه، تفترض المجموعة ارتفاع مخاطر الائتمان لأي أصل مالي بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبني في حالة انقضاء أجل استحقاق الدفعات التعاقدية لأكثر من 30 يوم، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة ومؤيدة تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، تفترض المجموعة عدم ارتفاع مخاطر الائتمان لأي أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبني إذا كان من المتوقع أن تكون الأداة المالية منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي. يتم التحديد بأن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- (1) كانت تنطوي الأداة المالية على مستوى منخفض من مخاطر التعثر في السداد؛
- (2) كان للمقرض قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدية في الأجل القريب، و
- (3) كان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال في الأجل الطويل قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المنهج العام

وفقاً للمنهج العام، تطرأ تغييرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة استناداً إلى التغير في الجدارة الائتمانية منذ الاعتراف المبدي. تقوم المجموعة باستخدام المعلومات المستقبلية استناداً إلى التغيرات المتوقعة في عوامل الاقتصاد الكلي في تقييم كل من ارتفاع مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة للأداة منذ التحقق المبدي وقياس خسائرها الائتمانية المتوقعة. يتم نقل الموجودات المالية ذات الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدي دون انخفاض جدارتها الائتمانية من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى احتمالية حدوث تعثر للطرف المقابل على مدار عمر الأصل. يتم اعتبار كافة الموجودات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1 ما لم تتخفض جدارتها الائتمانية ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى احتمالية تعثر العميل خلال الـ 12 شهراً المقبلة. يتم اعتبار الموجودات المالية على أنها منخفضة الجدارة الائتمانية عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر. تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية إما لمدة 12 شهراً (احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام). تتمثل قيمة التعرض عند التعثر في قيمة التعرض المتوقعة عند حدوث تعثر. تحدد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة على المبالغ القائمة المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. تمثل قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي إجمالي قيمته الدفترية. يمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بوقوع حدث تعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال.

المنهج المبسط

تطبق المجموعة المنهج المبسط لقياس الخسائر الائتمانية، والذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة خلال العمر لكافة الذمم التجارية المدينة.

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم التجارية المدينة. تستند معدلات المخصص إلى أيام التخلف عن السداد بالنسبة لمجموعات شرائح العملاء المتعددة التي لها أنماط مخاطر ائتمانية مماثلة. تستند مصفوفة المخصص مبدئياً إلى معدلات التعثر التاريخية الملحوظة لدى المجموعة. ستقوم المجموعة بضبط المصفوفة من أجل تعديل أحداث الخسارة الائتمانية التاريخية مع المعلومات المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع تدهور الظروف الاقتصادية المتوقعة (الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المقبلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر في السداد، فإنه يتم تعديل معدلات التعثر في السداد التاريخية. في تاريخ كل فترة تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر في السداد التاريخية الملحوظة بالإضافة إلى تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

حالة التعثر

لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، ترى المجموعة أن البنود الموضحة أدناه تشكل "حالة تعثر"، حيث تشير التجارب السابقة إلى أن الموجودات المالية التي تلبي أي من المعايير التالية تكون غير مستردة بشكل عام.

- في حالة الإخلال بالتعهدات المالية من قبل المدين؛ أو
 - إذا كانت المعلومات التي تم إعدادها داخلياً أو الحصول عليها من المصادر الخارجية تشير إلى أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة كاملة لدائنيه بما في ذلك المجموعة (دون النظر إلى أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة).
- بغض النظر عن التحليل الموضح أعلاه، ترى المجموعة أن التعثر يحدث عندما ينقضي أجل استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن 90 يوماً ما لم يكن لدى المجموعة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملائمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل المجمع. كذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة دين مصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المجمع، يتم تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم استثمارات ضمن بيان الدخل. وفي المقابل، عند إلغاء الاعتراف بأي من الاستثمارات في أدوات الملكية التي تم اختيارها من قبل الشركة عند الاعتراف المبني ليتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم استثمارات ضمن بيان الدخل، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء، أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

(1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛

(2) محتفظ بها للمتاجرة؛

(3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعالية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح الناتجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند "إيرادات أو مصروفات أخرى" في بيان الدخل للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الشركة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.7 أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الذاتية التي تم إصدارها وشراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بطريقة التكلفة حيث يتم إدراج تكلفة الأسهم المشتراة في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية "أرباح بيع أسهم الخزان" والذي يعتبر غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل الخسارة المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسارة الإضافية على الأرباح المرحلة، ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسارة المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار، ثم الاحتياطي، ثم الأرباح المرحلة والربح الناتج عن بيع أسهم الخزانة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.8 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.9 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للأنحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.10 العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (العملة الرئيسية). تُعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم والعملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل. إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف كما في تاريخ المعاملة الميدنية.

شركات المجموعة

تتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في دول تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات في كل بيان مركز مالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية المجمعة.
- تتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في كل بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.
- ويتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل في بيان الدخل الشامل الآخر.

2.3.11 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من النشاط الفندقي عند بيع المنتجات/ تقديم الخدمات للعملاء في إطار النشاط المعتاد للأعمال.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلامها.

يتم الاعتراف بالأرباح من بيع الأراضي والعقارات ضمن بيان الدخل المجمع عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلى المشتري.

2.3.12 توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة لمساهمي الشركة الأم كالتزام في البيانات المالية المجمعة خلال الفترة التي يعتمد فيها مساهمو الشركة الأم هذه التوزيعات.

2.3.13 المحاسبة عن عقود الإيجار

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

تحدد المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام مقابل عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل المجموعة (تاريخ بدء العقد).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقوم المجموعة بقياس حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبني للالتزام عقد الإيجار،
 - أي دفعات إيجارية مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مقدمة،
 - أي تكاليف مباشرة أولية، و
 - تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد المجموعة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.
- في تاريخ بدء مدة العقد يتم قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجارية غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم المجموعة معدل افتراضياً إضافي.
- تتكون دفعات الإيجارية المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:
- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة،
 - دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل،
 - مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية،
 - سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
 - دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار.
- يتم الاعتراف بدفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل.
- عند تحمل المجموعة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة موقع الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف ضمن قيمة أصل حق الاستخدام ذو الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

طبقاً لطبيعة استخدام الأصل المؤجر تقوم الشركة بتصنيفه ضمن مجموعة الموجودات التابع لها فإذا انطبقت عليه تعريف الاستثمار العقاري "معيار المحاسبة الدولي رقم 40" فإن الشركة تقوم بقياسه طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة في قياس الاستثمارات العقارية المملوكة للشركة (إيضاح 2.3.3)، أما إذا انطبقت عليه تعريف الممتلكات والمنشآت والمعدات تقوم الشركة بقياسه طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة في قياس الممتلكات والمنشآت والمعدات (إيضاح 2.3.2).

وبشكل عام وبعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تحدد المجموعة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة ويتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية بما يعكس أثر الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية بما يعكس أثر دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملزمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو عندما يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

• تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير معدل (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة ذو الطبيعة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر الخصم المعدل).

• تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام سعر الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل. توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل الفائدة الدوري الثابت هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبني للالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري أو أكثر مع مكون غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

تبرم المجموعة معاملات بيع وإعادة استئجار بحيث تقوم ببيع أصول معينة إلى طرف ثالث ومن ثم تعيد استئجارها، وحيث أن عائدات البيع المستلمة مقدرة بحيث تعكس القيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتج عن البيع في بيان الدخل، بقدر ما ترتبط بالحقوق التي تم نقلها. وتدرج أي أرباح أو خسائر مرتبطة بالحقوق التي تم الإبقاء عليها ضمن القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام المعترف به عند بدء مدة عقد الإيجار. حينما لا تكون عائدات البيع المستلمة ليست وفقاً للقيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي سعر أقل من سعر السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار، ويتم الاعتراف بأي سعر أعلى من سعر السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تنقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي. وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

عندما يشتمل العقد على مكونات إيجارية وغير إيجارية، تطبق الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع مقابل العقد على كل مكون.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في معدلات الربح ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في عوامل السوق.

(أ) مخاطر السوق

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية المقومة بالدينار البحريني. إن مخاطر العملات الأجنبية تنتج من المعاملات المستقبلية ومن الموجودات والمطلوبات بعملة تختلف عن العملة الرئيسية.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامه)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة وتأثيرها على الوضع المالي للمجموعة، وكذلك استخدام أدوات تحوط لتغطية مخاطر أسعار صرف بعض العملات الأجنبية وذلك على مدار العام. فيما يلي قيمة صافي مركز الدينار البحريني كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة:

2023	2024
(106,643)	(289,604)
دينار بحريني	
فيما يلي أثر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية بواقع 5% مقابل الدينار الكويتي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى على حقوق الملكية/ بيان الدخل المجمع للمجموعة:	

2023		2024		دينار بحريني
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	
14,041	6,350	2,806	17,675	

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. إن الأدوات المالية التي يحتل أن تعرض المجموعة لمخاطر السوق تتكون بشكل رئيسي من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل واستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقاً على فئات متعددة والتقييم المستمر لشروط السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة. تقوم المجموعة بالاحتفاظ باستثماراتها المسعرة لدمج شركات استثمار متخصصة. يتم إرسال تقارير شهرية لإدارة المجموعة بخصوص أداء الاستثمارات بهدف المتابعة واتخاذ القرار.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن استثمارات حقوق الملكية.

إن استثمارات حقوق الملكية في كيانات غير مدرجة (إيضاح 6) محتفظ بها لأغراض استراتيجية وليس لأغراض تجارية. لا تقوم المجموعة بنشاط المتاجرة بهذه الاستثمارات.

فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على أعمال المجموعة وكذلك حقوق الملكية. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشرات بنسبة 5%.

2023	2024
366,999	542,390
التأثير على حقوق الملكية	

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث أن المجموعة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، كما أن معدلات الربح ثابتة خلال فترة الاستحقاق التعاقدية.

مخاطر الائتمان (ب)

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل في الأرصدة البنكية والذمم التجارية المدينة والمستحق من أطراف ذات صلة والودائع القابلة للاسترداد والأرصدة المدينة الأخرى. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال إيداع الأموال لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية مرتفعة.

تقيس المجموعة بشكل مستمر مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة التي تعرضت للانخفاض في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة. وتقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية المدينة باستخدام مصفوفة للمخصصات بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة بالنسبة للمدين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل نتيجة عوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الصناعة التي يزاوئ فيها المدينون وأعمالهم وتقدير التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

تسجل المجموعة وقوع حدث تعثر عندما تشير المعلومات التي تم إعدادها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة كاملة لدائنيه (دون النظر إلى أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة). بغض النظر عن هذا الأساس، ترى المجموعة أن التعثر يحدث عندما ينقضي تاريخ استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن 90 يوماً ما لم يكن لدى المجموعة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملاءمة.

يتضمن الجدول التالي تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للأدوات المالية:

2023	2024	
1,302,739	1,100,911	أرصدة بنكية
400,199	60,510	ذمم تجارية مدينة وأرصدة مدينة أخرى
1,702,938	1,161,421	

يتم تقييم كافة الأرصدة البنكية بأنها تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة كما بتاريخ كل تقرير حيث أنها مودعة لدى مؤسسات مصرفية عالمية ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على المستحق من أطراف ذات صلة والتأمينات المستردة والذمم المدينة الأخرى كما في 1 يناير 2024 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تعتبر غير مادية.

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة وكذلك الحصول على تسهيلات بنكية. بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية وتواريخ سجل استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

فيما يلي بيان يوضح استحقاق الالتزامات المالية غير المخصومة على المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2024	
من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
1,053,858	-

المطلوبات

دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2023	
من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
1,503,078	-

المطلوبات

دائنون وأرصدة دائنة أخرى

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرتها على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وذلك من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تدير المجموعة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. ومن أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن المجموعة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

يتألف هيكل رأس مال الشركة من الالتزامات المحملة بأسعار تعاقدية ناقصة النقد والنقد المعادل وحقوق الملكية والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

تدير المجموعة مخاطر رأس المال من خلال المراقبة المستمرة لنسبة الديون إلى حقوق الملكية المجمعة.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

كانت نسبة معدلات المديونية على النحو التالي:

2023	2024	
-	-	إجمالي المستحق لبنوك
(1,315,259)	(1,101,031)	نقد وحسابات بنكية وودائع لأجل
-	-	صافي الديون
28,108,637	32,792,629	مجموع حقوق الملكية
28,108,637	32,792,629	إجمالي رأس المال
-	-	معدل المديونية (%)
		تقدير القيمة العادلة 3.3

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية وفقاً لمستويات التقييم التالية:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
 - المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة.
- فيما يلي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات جوهرية غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	2023	2024				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم مسعرة	7,344,199	10,847,806	1	آخر أمر شراء	-	-
أسهم غير مسعرة	67,826,21	8,173,963	3	القيمة الدفترية المعدلة	القيمة الدفترية المعدلة	كلما ارتفع معدل الخصم ومخاطر السوق انخفضت القيمة العادلة
صناديق استثمار	4,656,435	6,619,414	3	صافي قيمة الموجودات أو تقرير مدير المحفظة أيهما أقل	-	-

فيما يلي مطابقة عمليات قياس القيمة العادلة للمستوى 3:

استثمارات غير مسعرة		
2023	2024	
13,350,461	12,482,650	الرصيد كما في بداية السنة
(1,327,307)	140,954	التغير في القيمة العادلة
5461,03	3,026,369	إضافات
(1,538)	(856,597)	استيعادات
12,482,651	14,793,376	الرصيد كما في نهاية السنة

إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل مستمر تعادل تقريباً قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة تقوم الإدارة باتخاذ أحكام ووضع تقديرات وافتراسات تتعلق بالقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات والتي لا يمكن الحصول عليها بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات ذات الصلة إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. حيث قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الرئيسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بتعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على هذه الفترة، أو في فترة التعديل أو الفترات المستقبلية إذا كانت التعديلات تؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

الأحكام:

كانت الأحكام الهامة المتخذة من قبل الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات مطابقة لتلك المطبقة على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 باستثناء عدم الاعتراف بمنتجع هلتون الكويت (يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.1).

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياسات القيمة العادلة وأساليب التقييم

إن بعض موجودات ومطلوبات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الأساليب والمداخل المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة، عند الاقتضاء. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق ملحوظة في الحدود المتاحة. وفي حالة عدم توافر بيانات سوق ملحوظة تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم.

عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو التزام، تستخدم المجموعة البيانات التي يمكن ملاحظتها في السوق إلى الحد الذي يتوافر فيه. في حالة عدم توفر مدخلات المستوى 1، تقوم المجموعة بإشراك مقيمين مؤهلين من أطراف ثالثة لإجراء التقييم. تعمل الإدارة عن كثب مع المقيمين الخارجيين المؤهلين لإنشاء تقنيات التقييم المناسبة ومدخلات للنموذج.

إن المعلومات حول أساليب التقييم والمداخل اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها في إيضاحي (3.3 و5).

الانخفاض في قيمة شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة انخفاض في قيمة استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة وذلك استناداً إلى وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في شركة زميلة. في هذه الحالة تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراسات مختلفة، ولكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية للموجودات أعلاه.

انخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية

انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية تقوم المجموعة بمراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للعقارات الاستثمارية لتحديد ما إذا كان يوجد مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر من الانخفاض في القيمة إذا كانت قيمتها العادلة أقل من قيمتها المدرجة بالدفاتر. تحدد إدارة المجموعة الأساليب المناسبة والمداخل المطلوبة لقياس القيمة العادلة باستخدام البيانات المعروضة في السوق، ومتى كان ذلك مناسباً، تستعين المجموعة بمقيمين ذوي سمعة جيدة لإجراء لتقييم.

الانخفاض في قيمة موجودات مالية

تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على كافة الموجودات النقدية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر التاريخية الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة بالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير جوهري. إن مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة يتأثر بالتغيرات في الظروف والظروف الاقتصادية المتوقعة. إن تجربة الخسائر الائتمانية المتوقعة التاريخية للمجموعة وكذلك توقع الظروف الاقتصادية قد لا تعتبر دليلاً على تعرض العميل للتعثر الفعلي في المستقبل.

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

5. استثمارات عقارية

2023	2024	
10,764,914	8,741,177	الرصيد كما في 1 يناير
(764,880)	(836,528)	استبعادات
(1,263,186)	(889,011)	التغير في القيمة العادلة
4,329	3,665	فروق ترجمة عملات أجنبية
8,741,177	7,019,303	الرصيد كما في 31 ديسمبر

يتضمن بند "عقارات استثمارية" أرضاً في البحرين (أرض دلمونيا) تبلغ قيمتها 2,994,316 دينار كويتي (2023: 3,307,453 دينار كويتي). إن الأرض مسجلة باسم إحدى شركات المجموعة وتمتلك الشركة الأم خطاب تنازل عن الملكية صادر من هذه الشركة.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2023	2024	
7,344,199	10,847,806	استثمارات مسعرة
7,826,216	8,173,963	استثمارات غير مسعرة
4,656,435	6,619,414	صناديق الاستثمار
19,826,850	25,641,183	

كما في 31 ديسمبر 2024، يتضمن بند "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" استثمارات في شركات تمثل أطراف ذات صلة بمبلغ 17,270,439 دينار كويتي (2023: 14,419,941 دينار كويتي).

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات استناداً إلى الأساس المبين في إيضاح (3.3) من هذه البيانات المالية المجمعة.

كما في 31 ديسمبر 2024، يتضمن بند "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" استثمارات بمبلغ 10,150,000 دينار كويتي مرهونة لبنوك (2023: 11,144,146 دينار كويتي) مقابل تسهيلات ممنوحة للمجموعة ولإحدى الشركات المستثمر بها.

فيما يلي تحليل الاستثمارات على أساس جغرافي:

2023	2024	
14,842,981	17,895,485	دولة الكويت
327,435	1,126,284	دول مجلس التعاون الخليجي
579,806	413,224	أوروبا
4,076,628	6,206,190	الولايات المتحدة الأمريكية
19,826,850	25,641,183	

7. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2023	2024	
314,078	-	ذمم تجارية مدينة
(117,000)	-	ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
197,078	-	
124,313	3,143	دفعات مسددة مسبقاً
203,121	60,510	أرصدة مدينة أخرى
524,512	63,653	

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. نقد وحسابات بنكية وودائع لأجل

2023	2024	
12,520	120	نقد بالصندوق
1,302,739	1,100,911	نقد لدى بنوك والمحاكم
1,315,259	1,101,031	النقد والنقد المعادل

9. رأس المال

يبلغ رأسمال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 21,021,809 دينار كويتي موزعاً على 210,218,085 سهماً بقيمة اسمية 100 فلس للسهم كما في 31 ديسمبر 2024 و 31 ديسمبر 2023.

10. احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانته التتفيذية وتعديلاتها اللاحقة، والنظام الأساسي للشركة الأم، ينبغي تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للجمعية العمومية إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح تعادل 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكون فيها الأرباح المرحلة كافية لسداد توزيعات بهذا المبلغ.

11. أسهم خزانة

2023	2024	
15,610,546	12,008,825	عدد الأسهم (سهم)
7.43	5.71	النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)
1,105,227	1,296,953	القيمة السوقية (دينار كويتي)

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطيات وأرباح مرحلة تعادل تكلفة أسهم الخزانة المشتراة التي تكون غير قابلة للتوزيع طوال فترة الاستحواذ عليها وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية المختصة.

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2023	2024	
114,864	-	ذمم تجارية دائنة
199,069	755,516	مصاريف وإجازات مستحقة*
156,389	34,685	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
42,819	42,752	توزيعات مستحقة الدفع
869,937	220,905	أخرى
1,503,078	1,053,858	

* يتضمن بند "مصاريف وإجازات مستحقة" مبلغ وقدره 311,570 دينار كويتي يتعلق بمستحقات طرف آخر لم تُسدد حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة.

13. خسارة من استثمارات عقارية

2023	2024	
(1,263,186)	(889,011)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية (إيضاح 5)
(54,296)	202,964	ربح / خسارة من بيع استثمارات عقارية
(1,317,482)	(686,047)	

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

14. إيرادات أخرى

2023	2024	
-	570,493	إيرادات ناشئة عن تسوية دين بنكي انخفضت قيمته*
37,070	57,341	إيرادات أخرى
37,070	627,834	

* خلال السنة، أبرمت المجموعة اتفاقية تسوية مع بنك أجنبي متعثراً تعذر عليه سابقاً سداد مبلغ الوديعة المستحق للمجموعة، وقد سجلت المجموعة مخصص انخفاض القيمة للمبلغ بالكامل في السنوات السابقة.

بناءً على الاتفاقية المذكورة أعلاه، حصلت المجموعة على تسوية بمبلغ 57,217 دينار كويتي بالإضافة إلى أسهم في كيان عقاري قُدرت قيمتها العادلة بمبلغ 513,276 دينار كويتي مما يمثل تسوية كاملة للوديعة البنكية. صُنّف الاستثمار في الأسهم ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

15. مصاريف عمومية وإدارية

2023	2024	
(415,900)	(353,224)	تكاليف موظفين
(54,607)	(48,926)	مصاريف مهنية
(13,668)	(13,668)	مصاريف إيجار
-	(176,111)	رسوم تسجيل*
(45,804)	(49,920)	مصاريف أخرى
(529,979)	(641,849)	

* يمثل بند "رسوم تسجيل" رسوم نقل ملكية قطعتي أرض بمنطقة البسيتين، مملكة البحرين. إن هذه الرسوم قيد السداد إذ أن قطعتي الأرض مروهوتان ضمن عقد بيع مقابل عقد تسهيلات جرى سدادها بالكامل.

16. صافي ربح الفترة من العمليات المتوقعة

2023	2024	
7,143,859	5,799,626	إيرادات من عمليات الفندق
(5,059,201)	(4,073,096)	مصاريف الفندق
285,754	197,097	أثاث وتراكيبات ومعدات
(170,313)	(156,669)	استهلاك الموجودات
2,200,099	1,766,958	

يمثل هذا البند مجمل الربح التشغيلي لمنتج هيلتون الكويت.

خلال السنة، تسلمت الشركة الأم كتاباً من شركة المشروعات السياحية بتاريخ 12 يونيو 2024 تطلب فيه إخلاء منتزه المنقف (بلاج 13) "منتج هيلتون الكويت" في موعد أقصاه 15 نوفمبر 2024 استناداً إلى ملحق العقد الموقع بتاريخ 16 نوفمبر 2023. يتطلب عقد الاستغلال والاستثمار نقل جميع الموجودات المملوكة الخاصة بمنتج هيلتون الكويت إلى شركة المشروعات السياحية دون أي مقابل أو تعويض وذلك عند انتهاء عقد الإيجار. وعليه، أخلت الشركة الأم منتج هيلتون الكويت بتاريخ 15 أكتوبر 2024.

17. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة الذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال السنة بعد خصم أسهم الخزانة على النحو التالي:

2023	2024	
1,354,219	2,352,482	صافي ربح السنة
197,646,458	199,671,334	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (سهم)
6.85	11.78	ربحية السهم (فلس)

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)

وشركتها التابعة

دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

18. توزيعات أرباح

بتاريخ 30 أبريل 2024، انعقدت الجمعية العمومية العادية للمساهمين ووافقت على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، واعتمدت توزيعات نقدية بواقع 2 فلس للسهم وتوزيع 5 أسهم منحة لكل 100 سهم من أسهم الخزانة (2022): توزيعات نقدية بواقع 3 فلس للسهم 3 وتوزيع 2 سهم خزانة من أسهم الخزانة الخاصة بالشركة الأم لكل 100 سهم). وفي 11 مارس 2025، أوصى مجلس إدارة الشركة الأم بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 3 فلس للسهم وتوزيع 3 أسهم منحة لكل 100 سهم من أسهم الخزانة عن السنة المنتهية في 2024.

19. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الذين لديهم تمثيل في مجالس الإدارات وأعضاء مجالس الإدارات والمديرين والشركات التي يسيطر عليها المساهمين الرئيسيين. في إطار النشاط العادي للمجموعة تمت خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

2023	2024	الأرصدة
14,419,941	17,270,439	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		المعاملات
304,721	307,540	مكافآت موظفي الإدارة العليا
763,600	942,590	أرباح من استثمارات
إن استثمار المجموعة في الشركة المستثمر بها الذي تبلغ قيمته الدفترية 10,150,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 11,144,146 دينار كويتي) مرهون مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للشركة المستثمر بها.		

20. التزامات ومطلوبات محتملة

2023	2024	ضمانات
502,725	-	

الشركة الكويتية للمنتزهات ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

21. التكاليف القطاعية

تتضمن المجموعة في ثلاث قطاعات تشغيلية رئيسية: الفنادق، الاستثمار المالي والعقارات. يتم رفع تقارير كل القطاعات إلى الإدارة التقنية العليا. علاوة على ذلك، يتم رفع تقارير النتائج التشغيلية وموجزات ومطلوبات المجموعة وفقاً للمناطق الجغرافية التي تعمل فيها. يتم قياس الإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات وفقاً لنفس الأسس المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية المجمعة.

فيما يلي التحليل القطاعي المتفق مع التقارير الداخلية المقدمة للإدارة التنفيذية:

31 ديسمبر 2023						31 ديسمبر 2024					
المجموع	العقارات	الاستثمار المالي	الفنادق	المجموع	العقارات	الاستثمار المالي	الفنادق	الإيرادات	المصاريف	نتائج القطاعات	إيرادات أخرى
6,930,037	(1,301,391)	1,087,569	7,143,859	7,086,738	(114,759)	1,401,871	5,799,626				
(4,943,760)	-	-	(4,943,760)	(4,032,668)	-	-	(4,032,668)				
1,986,277	(1,301,391)	1,087,569	2,200,099	3,054,070	(114,759)	1,401,871	1,766,958				
19,669	-	3,181	16,488	44,669	-	43,087	1,582				
(651,727)	-	(61,521)	(590,206)	(746,257)	-	(30,645)	(715,612)				
1,354,219	(1,301,391)	1,029,229	1,636,381	2,352,482	(114,759)	1,444,958	1,052,928				
30,591,997	9,980,126	19,826,852	785,019	33,931,830	8,290,647	25,641,183	-				
2,483,360	881,942	-	1,601,418	1,139,201	1,139,201	-	-				

التوزيع الجغرافي

31 ديسمبر 2023						31 ديسمبر 2024					
المجموع	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الكويت	المجموع	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الكويت	إيرادات القطاع	مصاريف القطاع
6,949,706	40,531	283,396	(1,301,421)	7,927,200	7,131,407	40,153	333,356	(113,554)	6,871,452		
(5,595,487)	-	(61,521)	(15,248)	(5,518,718)	(4,778,925)	-	(30,645)	(6,012)	(4,742,268)		
1,354,219	40,531	221,875	(1,316,669)	2,408,482	2,352,482	40,153	302,711	(119,566)	2,129,184		
30,591,997	579,806	4,076,628	9,323,155	16,612,408	33,931,830	413,223	6,206,191	8,310,761	19,001,655		
2,483,360	-	-	-	2,483,360	1,139,201	-	-	-	1,139,201		

كانت المجموعة تضمن على تشغيل منتج هيلتون الكويت خلال السنتين الحالية والسابقة وفقاً لمقد الاستقلال والميرم مع شركة المشروعات السياحية. وخلال السنة الحالية، تسلمت الشركة الأم إخطاراً من شركة المشروعات السياحية بتاريخ 12 يونيو 2024 تطالب فيه بإنهاء العقد وإخلاء موقع منتزه المقف (بلاج 13) "منتجع هيلتون الكويت" في موعد أقصاه 15 نوفمبر 2024 استناداً إلى ملحق العقد الموقع في 16 نوفمبر 2023.



Dar Al-Reqabah
For Islamic Consultations

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الهيئة الشرعية

خلال الفترة من ٢٠٢٤/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١ م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.
السادة/ مساهمي الشركة الكويتية للمنتزهات
المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقاً لعقد الارتباط الموقع مع هيئة الرقابة الشرعية، قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م، لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا. تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتحدد في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بتدقيقنا الذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق والحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والإقرارات التي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها من قبلنا.

إن تدقيقنا قام على أساس فحص عينات من كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأي.

وبناء على ما تقدم، نفيذ بما يلي:

- إن الشركة خلال السنة المالية المحددة، ملتزمة بتنفيذ واجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم اعتمادها من قبلنا.

- تقع مسؤولية إخراج الزكاة على المساهمين.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشيخ يوسف محمود علي
عضو الهيئة الشرعية

أ.د. بدر عبد الرزاق الماص
عضو الهيئة الشرعية

أ. د. سيد محمد الطبطبائي
رئيس الهيئة الشرعية